جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي

كلية العلوم الإسلامية

قسم أصول الدين

الحديث غير المحفوظ ودلالته عند النسائي في السنن الكبرى–دراسة حديثية–

مذكرة تخرّج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

في العلوم الإسلامية، تخصص: الحديث وعلومه

الطالبة: أشواق غدير ابراهيم

المشرف: د. مُحَمَّد رمضاني

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. خريف زتون	أستاذ محاضر– أ	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	رئيسا
د. مُحَمَّد رمضاني	أستاذ محاضر– أ	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	مشرفا ومقررا
د. سليم نصري	أستاذ متعاقد	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	ممتحنا

السنة الجامعية: ١٤٤٥– ١٤٤٦هـ/ ٢٠٢٣–٢٠٢٤م

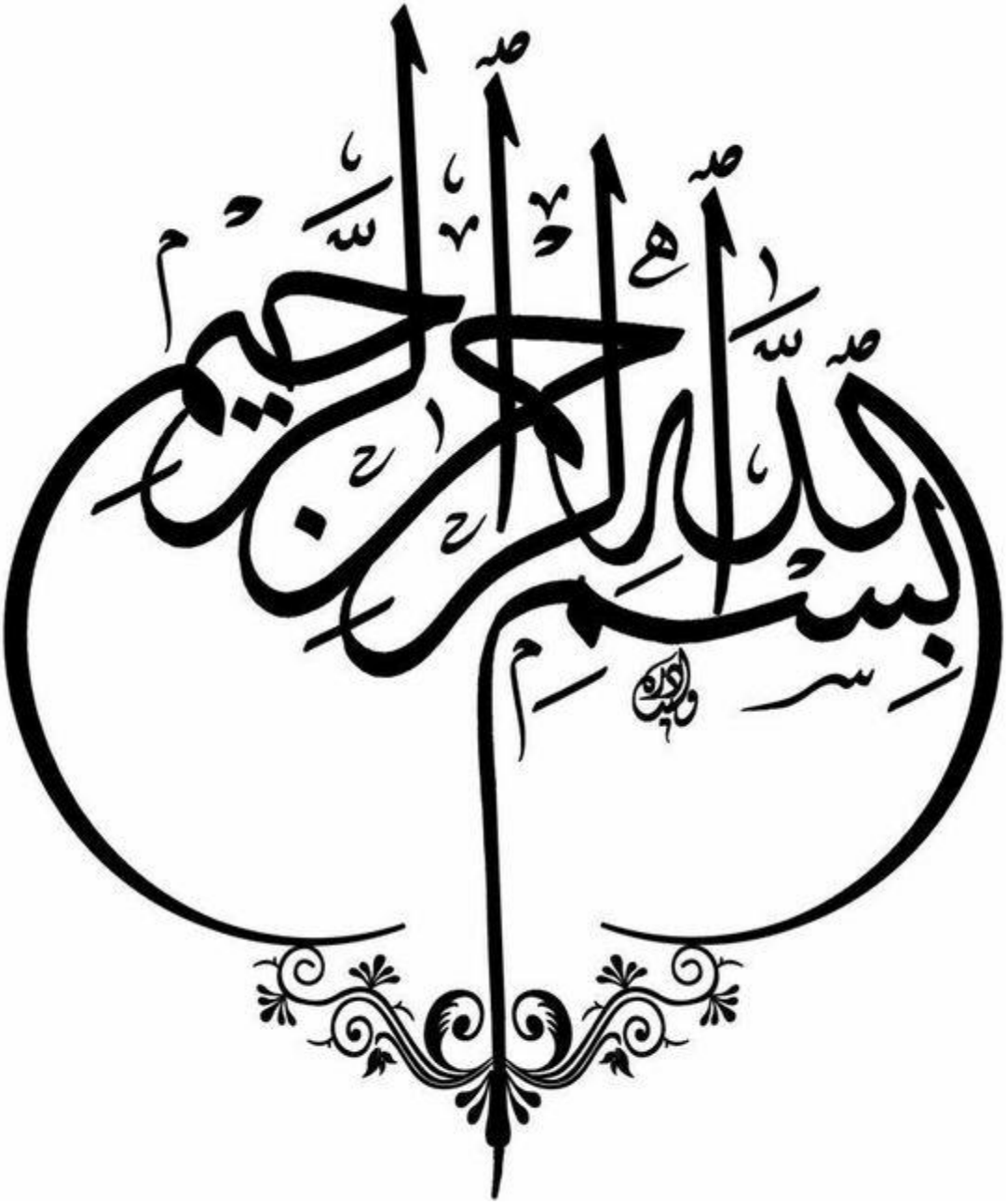
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــداء

الحمد لله أولاً وأخيراً، أهدي تخرجي هذا إلى والدَيّ العزيزين اللذين بذلا الغالي والرخيص في سبيل ما وصلت إليه الآن، وإلى اخوتي، وصديقاتي، ولكل شخص كان له الفضل في مسيرتي وقدّم ليَّ المساعدة ولو باليسير.

الشكر والتقدير

قال تعالى : ﴿وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ﴾ [النمل: ٤٠].

إن من نعم الله علي أن وفقني إلى هذا العمل، ويسر لي الجهد والوقت لإنجازه، فالشكر لله أولاً وأخيراً وأسأله التوفيق في الدنيا والآخرة.

ثمَّ تقديراً واعترافاً لأهل الفضل بفضلهم، أتقدّم بالشكر والتقدير لفضيلة الأستاذ المشرف الدكتور "**محمد رمضاني**"، الذي أسدى إليّ نصائحه وتوجيهاته من معين معرفته فجزاه عنّي خير الجزاء.

وكذا أقدّم شكري لفضيلة الدكتور "**أحمد العطفي**" الذي ما بخِل عليَّ بجهده ووقته، وكتبه، وإلى شيختي ومعلمتي "**آية الكردي**" التي قدمت لي كل المساعدة، وغمرتني بفضلها وكرمها.

كما أرفع شكري إلى جامعة الوادي عامة، وقسم أصول الدين خاصة، جزاهم عنّا كل خير.

أشواق غدير ابراهيم

الملخص

يهدفُ هذا البحث إلى دراسةِ مجموعة من الأحاديث التي رواها النَّسائي في سننهِ الكبرى، وقال عنها " غير محفوظ " وعددها سبعة أحاديث، دراسة حديثية معمقة من خلالِ : جمعها، وتخريجها، وحكم الأئمة عليها وبيان وجه الصواب فيها، ومعرفة دلالة مصطلح " غير محفوظ " عند النسائي ومقصده منه.

وقد قسّمت هذا العمل إلى ثلاثة مباحث، حيث كان المبحث الأول تمهيدي تناولت فيه ترجمة للإمام النسائي – رحمه الله – والتعريف بكتابه السنن الكبرى.

والمبحث الثاني نظري عرّفت فيه بعض المصطلحات المتعلقة بالموضوع المبحوث فيه، أما المبحث الثالث فهو تطبيقي درست فيه بعض الأحاديث التي قال عنها النسائي " غير محفوظ ".

ثم جئتُ بخاتمة عرضتُ فيها أهم نتائج هذا العمل المتواضع مع بعض التوصيات .

الكلمات المفتاحية: علوم الحديث، مصطلح ، السنن، النسائي .

abstract

This research aims to study a set of narrations reported by Al-Nasa'i in his major Sunan, described as "not reliably preserved," totaling seven narrations. It involves an in-depth hadith study through their collection, authentication, scholars' rulings on them, clarification of their correctness, and understanding the term "not reliably preserved" as used by Al-Nasa'i and its intended meaning. The work is divided into three sections: an introductory section providing a biography of Imam Al-Nasa'i and an overview of his book, a theoretical section defining some terms related to the subject, and a practical section analyzing some of the narrations labeled by Al-Nasa'i as "not reliably preserved." The conclusion presents the main findings of this modest work along with some recommendations.

Keywords: Hadith sciences, terminology, Sunan, Al-Nasa'i.

مقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونستهديه ونعوذ بالله مِن شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا مَن يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله ألا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ" [آل عمران: ١٠٢].

"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا" [الأحزاب: ٧٠_٧١].

ألا وإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي مُحَمَّد وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار..

اللهم صل على مُحَمَّد وعلى أزواجه وذريته كما صليت على آل إبراهيم وبارك على مُحَمَّد وعلى أزواجه وذريته كما باركت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد..

أما بعدُ:

فإنه مما لاشكّ فيه أن تحقيق الأحاديث وتمييز ما صحّ منها وما لا يصح عمل عظيم وسنة ماضية فإن الأحاديث هي الأصل الثاني للأحكام الشرعية ولا يتأتى للعالِم فهم الأصل الأول أي القرآن العظيم إلا بمعرفة السنة النبوية التي هي بيان للقرآن، وعلم الحديث مِن أجلّ العلوم الشرعية إن لم يكن أجلها فعليه وبه تقوم سائر العلوم الشرعية ومَن لم يكن عنده إلمام به أخطأ وأوقع غيره في الخطأ، وانحرف عن النهج السديد مِن حيث يشعر ومن حيث لا يشعر، سواءً كان مفسرًا أو فقيهًا أو أصوليًا أو واعظًا أو مؤرخا، فقد تجد مفسرًا من المفسرين يفسّر آيات مِن كتاب الله، ويجتهد في تفسيرها غاية الاجتهاد، إلا أنه جانب الصواب بعد هذا الاجتهاد كله، وذلك لأنه بنى تفسيره للآيات على أحاديث ضعيفة، أو موضوعة، أو أثر لا يثبت عن قائلِه، وقد تجد فقيهًا يصول ويجول في مسألةٍ فقهيةٍ لتحريرها ويحاول–قدر جهده– الوصول إلى الصواب فيها، ولكنّه لا يوّفق، لأنه بنى رأيَه فيها على حديثٍ ضعيفٍ، وهو لا يشعر، وقِس على ذلك الأصوليين..

وهذا طرفٌ مِن أهميةِ علم الحديثِ عامّة ولو كان المجال يسمح لزِدنا، ولكن في ذلك- إن شاءَ الله-ذكرى لمن كان له قلبٌ أو ألقى السمع وهو شهيد..

أمّا عن علم عللِ الحديث فهو مِن أدق العلوم وأجلها وأعظمها على الإطلاق، إذ به يتبيّن صحيح الحديث عن رسول الله ﷺ مِن الدخيل عليه، والمنسوب إليه، وهو أخص شيء في علم الحديث وأعلاه، فمَن ثم لا يتمكّن منه طالب الحديث المبتدئ بل حتى عالِم الحديث الذي لم يتبحّر في علله وكذلك عالِم الحديث الذي اقتصر في دراستِه على القواعد النظرية، ولم يقم هو بنفسِه بالبحث، والتخريج، والنظر في الرجال ومقارنة الأسانيد بعضها ببعض، والنظر كذلك في أقوال علماء العلل، والاطلاع الواسع على متونِ الحديث، وأقوال الرسول ﷺ فمثل هذا لا يكاد يهتدى إلى هذا العلم فالممارسات العلمية والدراسة التطبيقية والخبرة الواسعة في البحث والتحقيق والإلمام العام بسنة رسول الله ﷺ وأقواله وأفعاله كل ذلك مِن أسباب الترقي في هذا العلم والنمو فيه، والنبوغ كذلك، وكل هذا بعد توفيق الله سبحانه وتعالى للعبدِ... والحمد لله رب العالمين.

وقد سخرّ الله عز وجل لهذا العلمِ أئمة اجتهدوا في دراسة الأسانيد ونقدها وتمحيص حال الرواة، قال الإمام مسلم – رحمه الله – : " وإنما ألزموا أنفسهم الكشف عن معايب رواة الحديث وناقلي الأخبار، وأفتوا بذلك حين سئلوا لما فيه من عظيم الخطر إذ الأخبار في أمر الدين إنما تأتي بتحليل، أو تحريم، أو أمر، أو نهي، أو ترغيب، أو ترهيب، فإذا كان الراوي لها ليس بمعدن للصدق والأمانة، ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه، ولم يبين ما فيه لغيره، ممن جهل معرفته كان آثما بفعله ذلك، غاشا لعوام المسلمين إذ لا يؤمن على بعض من سمع تلك الأخبار أن يستعملها، أو يستعمل بعضها، ولعلها أو أكثرها أكاذيب، لا أصل لها".

ومن أبرز ما خاض غمار هذا العلم الحافظ الناقد الحجّة أبو عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب النسائي المتوفى سنة (٣٠٣ هـ)، وكان من أهم مصنفاته، وأجلّها كتاب السنن الكبرى؛ فهي من أبدع الكتب المصنفة في السنن تصنيفاً، وأحسنها ترصيفاً، وكان كتابه جامعاً بين طريقتي البخاري ونسلم، مع حظٍّ كبير في بيان العلل.

ولمكانة الإمام النسائي في هذا الشأنِ، أحببت أن أجمع وأدرس الأحاديث التي قال عنها النسائي عقب تخريجها في الكبرى " غير محفوظ ".

ما يدفعني لطرح الإشكالية التالية:

- **ما المراد بمصطلح "غير محفوظ" عند الإمام النسائي؟**
- **هل هناك فرق بين هذا المصطلح ومصطلحي "الشاذ" و"المنكر"؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية، نقدّم هذا العمل المتواضع مبرزاً مجموعة من الأحاديث قال عنها النسائي " غير محفوظ"، مع تحليلها ومناقشتها والخلوص فيها إلى مقصد النسائي –إن شاء الله –، وقد وُسِم بـ: " **الحديث غير محفوظ ودلالته عند النسائي في الكبرى. دراسة حديثية"**

أهمية وأسباب اختيار الموضوع : وترجع إلى أسبابٍ ذاتية وأخرى موضوعية

الأسباب الذاتية:

- ❖ الرغبة في خدمة سنة النبي ﷺ، وميولي لمثل هذه المواضيع.
- ❖ الرغبة في اكتساب الحنكة والخبرة وتكوين ملكة في علوم الحديث.

أما الأسباب الموضوعية:

- ❖ مكانة النسائي – رحمه الله – بين علماء الحديث، فهو إمام مقدّم ومعتبر من أئمة النقد، لذا من المهم معرفة سننه ومنهجه.
- ❖ عدم وجود دراسة مستقلة بموضوع هذا البحث، فكانت فرصة لإثراء المكتبة الإسلامية.

أهمية البحث:

- ❖ أهمية كتاب" السنن الكبرى " بين كتب السنة النبوية، وعلو شأن مؤلفه رحمه الله .
- ❖ ضرورة معرفة استخدام المحدثين لمصطلحات النقد، والوقوف على مدلولاتها عند أهل هذا الشأن، وللمتخصصين في الحديث وعلومه.
- ❖ فهم دلالة مصطلح " غير محفوظ " عند النسائي رحمه الله .

صعوبات الموضوع :

- ❖ قلة البحوث والدراسات المتعلقة بهذا الموضوع.
- ❖ عدم وجود بعض طرق الحديث التي أشار إليها بعض الأئمة بالصحة، وذلك في موضعين في رسالتي، رغم أني استنفدت جميع طرق البحث الممكنة.

الدراسات السابقة :

حسب اطلاعي وبحثي على الشبكة العنكبوتية، وسؤال بعض المختصين وجدتُ في حدود علمي كتاباً للدكتور عبد القادر المحمدي: "الشاذ، والمنكر، وزيادة الثقة، مقارنة بين المتقدمين والمتأخرين"، اعتمدت عليه كثيرًا، وكذلك وجدت بحثاً للدكتور ماهر ياسين الفحل وكان قد درس فيه أحد الأحاديث التي تطرقت إليها في دراستي، هذا والله أعلم.

حدود البحث :

اقتصرت دراستي في هذا البحث على جمع الأحاديث التي قال عنها النسائي عقب تخريجها " غير محفوظ " في كتابه السنن الكبرى .

منهج البحث :

أما منهج البحث المتبع فاعتمدت فيه على المنهج الاستقرائي، حيث قمت باستقراء مواطن إطلاق النسائي – رحمه الله – مصطلح " غير محفوظ " ، ثم بعدها تتبعت طرق الرواية وخرّجتها تخريجاً علمياً من مضانِّها الأصلية، ثم دراستها، مع جمع أقوال العلماء في الجرح والتعديل على بعض المتكلم فيهم إن أُحتيج لذلك، ثم المنهج التحليلي النقدي، والترجيح بين الأقوال لمعرفة دِلالة هذا المصطلح.

منهجية البحث:

- ❖ رتبت البحث ترتيباً علمياً حسب المنهجية العلمية في إعداد البحوث والمذكرات.
- ❖ عزوت الأقوال إلى أصحابها ولا أتعرّض بالنقل بالواسطة إلا إذا تعذر الوصول إلى الأصل.
- ❖ عند التوثيق لأول مرة أذكر : الاسم الأخير للمؤلف، اسمه الأول، اسم الكتاب، التحقيق إن وُجد، و(دار النشر، مكان النشر، سنة النشر إن وُجدت، الطبعة مع السنة)، رقم الجزء إن وُجد، رقم الصفحة.

❖ عند إعادة التوثيق من نفس المصدر السابق ومن نفس الصفحة أذكر (المصدر السابق، أو المصدر نفسه، رقم الجزء والصفحة).

❖ عند إعادة التوثيق من نفس المصدر لكن بعد التوثيق من مصادر مختلفة أذكر : اسم الكتاب، ثم اسم الكاتب، مصدر سابق، رقم الجزء والصفحة.

❖ اعتمدت في التوثيق على الرموز الآتية : (التحقيق "ت"، الطبعة " ط"، دار النشر " د"، الجزء " ج"، الصفحة " ص").

❖ قمت بتخريج الأحاديث النبوية، وعزوها إلى مصادرها الأصلية.

❖ اكتفيت عند التخريج بالجزء الذي به الحديث والصفحة بالمتن دون الهامش، خشية حشوها .

❖ لا أترجم للأعلام المشهورين إلا نادراً ، وأترجم لمن لبس شهرة عند الحاجة.

❖ أضفت خطوة شرح كلام المصنف في بعض الأحاديث دون البعض للحاجة .

خطة البحث:

بعد جمع المادة العلمية لهذا البحث ودراستها قمت بتقسيمها تقسيماً منهجياً وفق خطة تحتوي مقدمة، والتي شملت على إشكالية البحث، وأهميته، وأسباب اختيار الموضوع، وأهداف البحث، وصعوبات البحث وحدود البحث، ومنهج البحث والدراسات السابقة.

ثم قسّمت العمل إلى ثلاثة مباحث: الأول عبارة عن مبحث تمهيدي به ترجمة للإمام النسائي ولكتابه السنن الكبرى، أما الثاني فكان عبارة عن دراسة نظرية حوت على التعريفات والمفاهيم المشابهة للمصطلح المدروس، وأما الثالث فكانت دراسة تطبيقية عرضت فيها الأحاديث التي قال عنها النسائي عقب تخريجها في السنن " غير محفوظ".

وختمت عملي المتواضع بخاتمة عرضت فيها أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول:

التعريف بالإمام النسائي وكتابه السن

المبحث الأول: التعريف بالإمام النسائي وكتابه السنن الكبرى

المطلب الأول: ترجمة الإمام النسائي

الفرع الأول: اسمه ونسبه ومولده

وهو أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بَحر بن دينار، أبو عبد الرحمن النَّسائي[١].

والنَّسائي : بفتح النون، وتخفيف السين المهملة، وبالمدِّ والهمزة، منسوب إلى مدينة نَسا من خُرسان[٢].

قال الرَّشاطي: النَّسويُّ نسبةً إلى (نسا) كُورة من كور نيسابور[٣].

قال السمعاني: " وسمعت أن هذه البلدة إنما سُميت بهذا الاسم في ابتداء الإسلام؛ لأن المسلمين لما أرادوا فتحها كان رجالها غيبا عنها فحاربت النساء الغزاة .." [٤]

وأما ولادته، فكادت المصادر أن تتفق أنه ولد سنة خمس عشرة ومائتين.

قال النسائي عن نفسه: " يشبه أن يكون ولدت في سنة خمس عشرة ومئتين [٥]، لأن رحلتي الأولى إلى قتيبة كانت في سنة ثلاثين ومئتين، أقمت عنده سنة وشهرين[٦].

---

[١] المزي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال، ت: بشار عواد، د: الرسالة، بيروت، ط: الأولى(١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م)، ج١،ص٣٢٨.

[٢] ابن الأثير، مجد الدين، جامع الأصول، ت: شعيب الأرنؤوط، د: مكتبة الحلواني، ط: الأولى،ج١٢، ص٩٦٠.

[٣] اليعقوبي، أحمد بن إسحاق، البلدان، د: الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى(١٤٢٢هـ)، ص٩٤.

[٤] السمعاني، عبد الكريم بن مُحَمَّد، الأنساب، ت:عبد الرحمن المعلمي، د: مجلس دائرة المعارف الإسلامية، الهند، ط: الأولى(١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م)، ج١٣، ص٤٨.

[٥] ابن الملقن، سراج الدين، المقنع في علوم الحديث، ت: عبد الله جديع، د: فواز- السعودية، ط: الأولى(١٤١٣هـ - ١٩٩٢م)، ج٢، ص٦٥٤.

[٦] تهذيب الكمال، المزي، مصدر سابق، ج١، ص١٢٥.

الفرع الثاني: حياته العلمية، وأبرز شيوخه وتلاميذه

١- حياته العلمية

قال السخاوي – رحمه الله –:" وارتحل – رحمه الله – الرحلة الجامعة، وسافر في الطلب والجمع إلى البلاد الواسعة، وطاف البلاد لعلو الإسناد"[١].

وأول رحلة قام بها لطلب العلم كانت إلى بلدة بغلان بنواحي بلخ[٢] قاصداً قتيبة بن سعيد البغلاني، قال أبو عبد الرحمن: " يشبه أن يكون سنة خمس عشرة ومائتين، لأن رحلتي الأولى إلى قتيبة كانت في سنة ثلاثين ومائتين، أقمت عنده سنة وشهرين.[٣] وقد نص ابن الجوزي على أن النسائي كانت أول رحلته إلى نيسابور فسمع إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، والحسين بن منصور... ثم خرج إلى بغداد فأكثر عن قتيبة، وانصرف على طريق مرو، فكتب عن علي بن حجر وغيره ثم توجه إلى العراق فكتب عن أبي كريب، وأقرانه، ثم دخل الشام ومصر وكان إماما في الحديث، ثقة ثبتا حافظا فقيها.[٤]

واتسعت رحلة النسائي رحمه الله لعدة مدن في خرسان، أهمها:

مرو، والرّي، ونيسابور، ورحل إلى مصر، والحجاز، والعراق، وسمع من أهل بغداد والبصرة والكوفة، ورحل إلى الشام فأكثر عن أهل دمشق وحمص، وبيت المقدس وما حولها، ورحل إلى الجزيرة، والثغور ثم استوطن مصر،

ورحل الحفاظ إليها، ولم يبقَّ له نظير في هذا الشأن[٥].

---

[١] ابن آدم الإثيوبي، مُحَمَّد بن علي، ذخيرة المجتبى، د: المعارج، ط: الأولى(١٤١٦هـ)، ج١،ص١١٨.

[٢] بلخ: مدينة مشهورة بخراسان، وهي من أجل مدنها، أفتتحها الأحنف بن قيس من قبل عبد الله بن عامر بن كريز في أيام عثمان ﷺ، ويُنسب إليها خلق كثير. (ينظر: معجم البلدان للياقوت، ج١،ص٤٧٩).

[٣] الخطيب، أحمد بن علي، تاريخ بغداد، ت: بشار عواد معروف ، د: الغرب الإسلامي، بيروت، ط: الأولى(١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م)، ج٢، ص٤٩٩.

[٤] ابن الجوزي، جمال الدين، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، ت: مُحَمَّد عبد القادر ومصطفى عبد القادر عطا، د: الكتب العلمية، بيروت ،ط: الأولى(١٤١٢هـ –١٩٩٢م)، ج ١٣، ص١٥٦.

[٥] الذهبي، شمس الدين، سير أعلام النبلاء، ت: بشار عواد، د: الرسالة، ط:الثالثة(١٤٠٥هـ)،ج١٤،ص١٢٧.

ومما يدل على هذه الرحالات وهذا الجد من النسائي رحمه الله؛ ما حكاه مأمون المصري الحافظ يقول:" خرجنا مع أبي عبد الرحمن- النسائي - إلى طرسوس[١].

سنة الفداء، فاجتمع جماعة من مشايخ الإسلام واجتمع الحفاظ: عبد الله بن أحمد بن حنبل، ومُحَمَّد بن إبراهيم، وأبو الأذان، وكِيْلَجَة وغيرهم، فتشاوروا: من ينتقي لهم على أبي عبد الرحمن النسائي، وكتبوا كلهم بانتخابه"[٢].

ومما يذكر له أن رحلته لم تقتصر على أخذ الحديث، بل أخذ كذلك القراءات والحروف من أهلها المختصين بها[٣].

محل إقامته: أقام النسائي بحمص وتولى فيها القضاء، كما نص على ذلك أبي عوانة، والبيهقي، وابن كثير، ومن ظن أنه كان قاضياً في مصر فقد وهم، ولعل سبب الوهم وصف الطبراني حين روى عنه، فقال: حدثنا أحمد بن شعيب النسائي قاضي مصر، فهذا نص من الطبراني على أميرين منفصلين، تولى النسائي للقضاء أولاً، ثم مكان سماعه الحديث منه، ولو قال: " قاضي مصر" على سبيل الإضافة لحُملت على أنه قاضي مصر أيضاً، ومن عادة الطبراني أنه ينص على مكان سماع الحديث أيضاً وينص أحيانا على سنة السماع.

٢- أبرز شيوخه

إن الإمام النسائي ممن طاف البلاد، ورحل وجلس وذاكر الكبار من المحدثين وليس غريباً أن يكون في شيوخه كثرة، كر الذهبي رحمه الله في ترجمته أكثر من (٧٠) شيخاً منهم:

١. قتيبة بن سعيد البغلاني (ت٢٤٠هـ).
٢. علي بن حُجر المروزي (ت ٢٤٤هـ).
٣. أحمد بن منيع (ت٢٤٤هـ).
٤. عبد الرحمن بن إبراهيم- دُحيم – (ت٢٤٥هـ)[٤].

---

[١] هي مدينة بثغور الشام بين أنطاكية وحلب. (ينظر في معجم البلدان للياقوت الحموري، ج٤، ص٢٨).

[٢] الحاكم، مُحَمَّد بن عبد الله، معرفة علوم الحديث، ت: معظم حسين، د: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الثانية(١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م)، ص٨٢.

[٣] حمادة، فاروق، مقدمة تحقيق عمل اليوم والليلة، د: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الثانية(١٤٠٦هـ)، ص١٨-١٩.

[٤] سير أعلام النبلاء، الذهبي، مصدر سابق، ج١٤،ص١٢٤.

٥. أبو كُريب مُحَمَّد بن العلاء الهمداني (ت٢٤٨هـ).

٦. عمرو بن علي الفلاس (ت٢٤٩هـ).

٧. الحارث بن مسكين (ت٢٥٠هـ).

٨. مُحَمَّد بن بشار(ت٢٥٢هـ).

٩. يونس بن عبد الأعلى(ت٢٦٤هـ).[١]

٣- أبزر تلاميذه:

كان الإمام النسائي - رحمه الله- إمام عصره في وقته، وكانت رحلة الطلاب إليه متدفقة، وذلك لطول عمره الذي قارب التسعين عاما وعلو إسناده وسعةِ حديثه، ومع كثرة رحلاته وشيوخه فكذلك كان تلاميذه، أخذ منه الحديث نفوس كثيرة ذكر المزي منهم (٥٧) نفساً، وأوصلهم السخاوي إلى (٦٥) نفساً، ومن أشهر تلاميذه:

١. أبو بشر مُحَمَّد بن أحمد بن حماد الدولابي(ت٣١٠هـ).

٢. أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني – صاحب المستخرج- (ت ٣١٧هـ).

٣. أبو جعفر أحمد بن مُحَمَّد بن سلامة الطحاوي الحنفي(ت٣٢١هـ).

٤. أبو جعفر مُحَمَّد بن عمرو العُقيلي - صاحب الضعفاء- (ت٣٢٢هـ).

٥. أبو سعيد ابن يونس – صاحب تاريخ مصر- (ت٣٤٧هـ).

٦. أبو حاتم البستي – صاحب الصحيح – (ت٣٥٤هـ).

٧. أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني – صاحب المعاجم الثلاثة (ت٣٦٠هـ)[٢].

---

[١] المصدر نفسه، ج١٤،ص١٢٥.

[٢] تهذيب الكمال، المزي، مصدر سابق، ج١،ص٣٢٩.

الفرع الثالث: مؤلفاته وثناء العلماء عليه

١- أبرز مؤلفاته:

بعد أن أمضى الإمام النسائي حياته في العبادة والرباط ونشر العلم ألّف عددا من الكتب، ومن أبرز هذه الكتب المطبوعة :

١. السنن الصغرى(المجتبى).

٢. السنن الكبرى.

٣. تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد.

٤. خصائص علي ﷺ.

٥. فضائل الصحابة[١].

٢- أقوال العلماء عليه:

للإمام النسائي منزلة رفيعة ومكانة عالية جعلت العلماء يعترفون له بالفضل والإمامة، حتى إنهم قدّموه على غيره وجعلوه أعلم أهل عصره، وهذه بعض الأقوال التي قيلت فيه:

قال الدارقطني(٣٨٥هـ): " أبو عبد الرحمن مقدّم على كل من يذكر بهذا العلم من أهل عصره"[٢].

وقال الطحاوي: " أبو عبد الرحمن النسائي إمام من أئمة المسلمين"[٣].

وقال ابن منده: " الذين أخرجوا الصحيح، ميزوا الثابت من المعلول، والخطأ من الصواب أربعة: البخاري، ومسلم، وأبو داود، وأبو عبد الرحمن النسائي"[٤].

---

[١] مقدمة تحقيق تسمية مشايخ النسائي، حاتم شريف العوني، ص١٥.

[٢] معرفة علوم الحديث، الحاكم، مصدر سابق، ص١٢٥.

[٣] ابن نقطة، مُحَمَّد بن عبد الغني، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، ت: كمال يوسف الحوت، د: الكتب العلمية، ط: الأولى (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) ،ج١، ص١٤٠.

[٤] ابن منده، مُحَمَّد بن إسحاق، فضل الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار، ت: عبد الرحمن الفريوائي، د: مسلم، الرياض، ط: الأولى(١٤١٤هـ - ١٩٩٣م)، ص٤٢.

وقال الحافظ ابن كثير:" رحل إلى الآفاق واشتغل بسماع الحديث والاجتماع بالأئمة الحُذّاق"[١].

أما قول الذهبي رحمه الله:" لم يكن أحد في رأس الثلاث مائة أحفظ من النسائي، وهو أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى، وهو جار في مضمار البخاري، وأبي زرعة"[٢].

لا يعني ذلك تقديم سنن النسائي عن صحيح مسلم، أبداً وإنما قصده الإشارة إلى عظم المكانة التي وصل إليها هذا الإمام، لذلك قال السخاوي:" وإن رجّح كل من الذهبي، والسُّبكي النسائي على الإمام مسلم، فترجح العالم وإن كان ظاهراً في ترجيح مصنفه، فذاك في الغالب، وإلا فرُبَّ مرجوح يكون مصنفه أرجح"[٣].

الفرع الثالث: وفاته

توفي يوم الاثنين، لثلاث عشرة ليلة خلت من صفر، سنة ثلاث وثلاثمائة بمكة- حرسها الله تعالى – وقيل بالرملة من أرض فلسطين[٤]. أما سبب موته، فقال أبو عبد الله الحاكم: ومع ما جمع أبو عبد الرحمن من الفضائل رُزق ب الشهادة في آخر عمره، فحدثني مُحَمَّد بن إسحاق الأصبهاني، قال: سمعت مشايخنا بمصر يذكرون أن أبا عبد الرحمن فارق مصر في آخر عمره، وخرج إلى دمشق، فسُئل بها عن معاوية بن أبي سفيان، وما روي من فضائله، فقال: ألا يرضي معاوية رأساً برأس حتى يفضل؟ قال: فما زالوا يدفعون في حضنيه حتى أُخرج من المسجد، ثم حُمل إلى الرملة، ومات بها سنة ثلاث وثلاثمائة، وهو مدفون بمكة[٥].

.

---

[١] ابن كثير، عماد الدين، البداية والنهاية، ت: عبد الله التركي، د: الهجر، ط: الأولى(١٤١٨هـ – ١٩٩٧م)، ج١٤،ص٧٩٣.

[٢] سير أعلام النبلاء، الذهبي، مصدر سابق، ج١٤، ص١٢٧-١٣٥.

[٣] السخاوي، شمس الدين، بغية الراغب، ت: عبد العزيز بن مُحَمَّد العبد اللطيف، د: مكتبة العبيكان، ط: الأولى(١٤١٤هـ -١٩٩٣م)، ص٤٩.

[٤] ابن خلكان، شمس الدين، وفيات الأعيان، ت: إحسان عباس، د: صادر، بيروت، ط: الأولى (١٩٠٠م)، ج١،ص٧٨.

[٥] علوم الحديث، الحاكم، مصدر سابق، ص٨٣.

ونقال صاحب وفيات الأعيان عن الدارقطني قال: خرج حاجّاً فامتحن بدمشق، وأدرك الشهادة فقال: احملوني إلى مكة... فحمل وتوفي بها، وهو مدفون بين الصفا والمروة[1].

[1] وفيات الأعيان، ابن خلكان، مصدر سابق، ص٥٠.

المطلب الثاني: التعريف بالسنن الكبرى

الفرع الأول: تحقيق اسم الكتاب

أطلق جماعة من أهل العلم على سنن النسائي اسم " السنن الكبير "، قال الذهبي رحمه الله : "أما كتاب خصائص علي، فهو داخل في سننه الكبير، وكذلك كتاب عمل اليوم والليلة، وهو جملة من السنن الكبير"[١].

وقال ابن كثير: "وقد جمع السنن الكبير وانتخب منه ما هو أقل حجماً منه بمرات..."[٢].

وذكر صاحب ذيل التقييد في ترجمة علي بن مُحَمَّد بن علي أنه "سمع على أبي مُحَمَّد عبد الله بن مُحَمَّد بن علي بن عبد الله الحجري كتاب السنن الكبير لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي"[٣].

وذهبت طائفة أخرى من أهل العلم إلى أن اسمه "السنن الكبرى"، ومنهم السيوطي قال في التدريب: "وله من الكتب السنن الكُبرى..."[٤].

وأشار إلى ذلك عبد الرؤوف المناوي[٥]، والزركلي[٦]، وغيرهم..

بينما أطلق الكثير من العلماء على كتاب النسائي اسم، " السنن " منهم:

الحاكم[٧]،

---

[١] سير أعلام النبلاء، الذهبي، مصدر سابق، ج١، ص٨٣.

[٢] البداية والنهاية، ابن كثير، مصدر سابق، ج١٤، ٧٩٣.

[٣] تقي الدين، مُحَمَّد بن أحمد، ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد، ت: كمال يوسف الحوت، د: الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى(١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)، ج:٢، ص٢١٥.

[٤] السيوطي، جلال الدين، تدريب الراوي، ت: مُحَمَّد الفاريابي، د: طيبة، ج٢، ص٨٨٩.

[٥] المناوي، عبد الرؤوف بن تاج العارفين، فيض القدير، د: المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط: الأولى(١٣٥٦هـ)، ج: (٤٩٣/٥).

[٦] الزركلي، خير الدين بن محمود، الأعلام، د: دار العلم للملايين، ط: الخامسة عشر(٢٠٠٢م)، ج:١،ص١٧١.

[٧] معرفة علوم الحديث، الحاكم، مصدر سابق، ص٨٢.

وأبو يعلى الخليلي[١]، والسمعاني[٢]، وأبو الحسن ابن الأثير[٣]، وابن خلكان، والدُّمياطي[٤]، والمزي[٥]، وغيرهم.

الفرع الثاني: منهجه في الكتاب

ذكر محقق كتاب السنن الكبرى "حسن عبد المنعم شلبي" الذي أشرف عليه شعيب الأرناؤوط في تصنيفه للكتاب المنهج الذي سار عليه الإمام النسائي رحمه الله في سننه، حيث قال: " لقد كان الإمام النسائي من أجلِّ علماء عصره كما أسلفنا في ترجمته، وإنه صنف كتابه هذا ورتبه على طريقة الكتب والأبواب، ولقد حباه الله عقلية فذة في استنباط الأحكام، فقد أبان تصنيفه أنه فقيه بالحديث من الدرجة الأولى، فجمع في كتابه بين الفقه والحديث، فنجد أنه يورد الحديث في أكثر من موضع؛ لأنه قد استنبط منه أكثر من حكم، وإن كان يقتصر في كثير من الأحيان على موضع الشاهد من الحديث، فمثلاً:

-حديث سعد بن هشام، عن عائشة، قال، قلت: يا أم المؤمنين ، أنبئيني عن وتر نبي الله ﷺ ..." الحديث.

فنجد أنه ذكره ست عشرة مرة مطولاً ومختصراً، مثلاً في كتاب الصلاة في عدة أبوب منها:

١. في باب قيام الليل[٦].

---

[١] الخليلي، خليل بن عبدالله، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ت: مُحَمَّد إدريس، د: مكتبة الرشد، الرياض، ط: الأولى(١٤٠٩هـ)،ج١، ص١٣٥.

[٢] الأنساب، السمعاني، ج٥، ص٤٨٤.

[٣] ابن الأثير، علي بن أبي الكرم، الكامل في التاريخ، ت: عمر التدمري، د: الكتاب العربي - بيروت، ط:الأولى(١٤١٧هـ - ١٩٩٧م)،ج٥، ص٤٩٠.

[٤] الدمياطي، أحمد بن أبيك، المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، ت: مصطفى عطا، د: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى(١٤١٧هـ - ١٩٩٧م)، ص٣٥.

[٥] تهذيب الكمال، المزي، مصدر سابق، ج١، ص٣٢٨.

[٦] ينظر: مقدمة السنن الكبرى،ج١، ص٣٢ .

٢. وباب أقل ما تجزئ به الصلاة.

٣. وباب كيف الوتر بثلاث.

٤. وباب كيف الوتر بسبع.

٥. وباب كيف الوتر بتسع.

٦. وباب من نام على صلاته أو منعه منها وجع.

وأيضا نجد أنه وضع في كتابه عددا غير قليل من عناوين الكتب لم يضعها من سبقه في هذا الفن، على سبيل المثال:

١. كتاب الخيل.

٢. كتاب إحياء الموات.

٣. كتاب الضوال.

٤. كتاب الأحباس[١].

٥. كتاب الوفاة[٢].

٦. كتاب عشرة نساء .

٧. كتاب الملائكة.

٨. كتاب المواعظ.

إن كان – رحمه الله – قد أغفل بعض الأسماء المشهورة للكتب، إلا أنه وضع مضمونها تحت عناوين أخرى، فمثلاً: كتاب الحدود والديات، تجد أنه مضمونه في كتاب القسامة، وكتاب الرجم، وكتاب السرقة، أما كتاب الذكر والدعاء، فتجد مضمونه في: كتاب الاستعاذة، وكتاب عمل اليوم والليلة، وهكذا.

وبسبب هذه النزعة الفقهية عنده تجد أنه أورد في كتابه عدداً لا بأس به من الآثار والمراسيل، غير أنه نادراً ما يذكر حديثاً معلقاً[٣].

---

[١] جمعُ حِبس وهي الأموال التي أوقفها أصحابها في سبيل الله عز وجل مع بقاء عينها ودوام الانتفاع بها.

[٢] أي وفاة النبي ﷺ.

[٣] المصدر نفسه ص٣٥.

ثم إنه في أغلب الأحيان كان يسرد للحديث الواحد عدة طرق، ويبين الخلاف في الأسانيد والمتون، ويرجح أفضلها معتمداً في ذلك على درجة الحفظ عند الرواة، وأحياناً كان يسرد في الباب الواحد الأحاديث المتعارضة ويرجح بينها[1].

[1] المصدر نفسه.

الفرع الثالث: رواة السنن الكبرى وعناية العلماء به

١- رواة السنن:

وصل إلينا كتاب السنن الكبرى برواية جمع من الحفاظ منهم:

١. أبو بكر مُحَمَّد بن معاوية بن عبد الرحمن بن معاوية بن إسحاق الأندلسي، المعروف بابن الأحمر، (ت٣٥٨هـ).

٢. أبو الحسن مُحَمَّد بن عبد الله بن زكريا بن حيوة النيسابوري (ت٣٦٦هـ).

٣. مُحَمَّد بن القاسم بن مُحَمَّد بن سيار القرطبي (ت٣٤٧هـ).

٤. على بن أبي جعفر أحمد بن مُحَمَّد بن سلامة الطحاوي (ت٣٥١هـ).

٥. أبو القاسم حمزة بن مُحَمَّد بن علي الكناني (ت٣٥٧هـ).

٦. أبو بكر الدينوري أحمد بن مُحَمَّد بن إسحاق السّني (ت٣٦٤هـ)[١].

[١] بغية الراغب، السخاوي، مصدر سابق، ص ١٣٣.

قال السخاوي:" وبين رواياتهم اختلاف في اللفظ، و والقدر"[١]، وقيل إن نسخة ابن القاسم أتم صحة، وأقوم ضبطاً – أي بالنسبة لرواية ابن الأحمر – لأن أكمل الروايات مطلقاً، وأتمّها، وأحسنها انتظاماً وسرداً رواية حمزة[٢].

٢- عناية العلماء بالسنن الكبرى:

حظيت سنن النسائي الكبرى باهتمام العلماء قديماً وحديثاً وذلك لجلالة مصنفها، واحتوائها على عدد كبير من الأحاديث الصحيحة والحسنة، وقلة الضعيف فيها مقارنة بمجموع ما تحتويه من أحاديث، ولكن يبقى هذا الاهتمام قليلا إذا ما قِيس بكتب السنة الأخرى؛ نظراً لبقائها لفترة من الزمن مخطوطة.

قال د. عبدالكريم الخضير:" الباحث عن شرح لهذا الكتاب حقيقةً ما يجد ما يكفي ويشفي عند المتقدمين، ابن الملقن وهو متأخر المتوفى سنة أربع وثمانمائة شرح زوائده الأربعة، والسيوطي أيضاً له حاشية وهو شرح مختصر جداً، وأيضاً السِّندي له حاشية، هؤلاء كلهم لهم خدمة لسنن النسائي، وهي خدمة لا توازي قيمة الكتاب، كتاب عظيم، هناك شروح؛ لكنها مفقودة، كشرح ابن رشد، قالوا عنه: أنه كتاب حافل، لكن لا يعلم عن وجوده شيء، وشرح لأبي الحسن علي بن عبد الله بن نعمة اسمه(الإمعان في شرح مصنف النسائي لأبي عبد الرحمن) وهو أيضاً مفقود، على كلٍّ الكتاب بحاجة إلى عناية، وهذه خدمات السابقين لا تليق بمقام الكتاب، حواشي وتعليقات يسيرة جداً، ولعل الذي صرفهم عن خدمة هذا الكتاب صعوبته؛ لأن الكتاب أشبه ما يكون بكتب العلل، فتراجمه علل، يعلل الأحاديث بالتراجم"[٣].

---

[١] الفاسي، مُحَمَّد بن أحمد الحسني، العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، ت: مُحَمَّد عبد القادر عطا، د: الكتب العلمية- بيروت، ط: الأولى(١٩٩٨م)، ج٣، ص٢٨.

[٢] السخاوي، مُحَمَّد بن عبد الرحمن، القول المعتبر في ختم النسائي رواية ابن الأحمر، ت: جاسم بن مُحَمَّد الفجي، د: ابن حزم- بيروت، ط: الأولى(١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م)، ص٦٩.

[٣] الخضير، عبد الكريم، مقارنة بين شروح كتب السنة، ج٤، ص١٤.

المبحث الثاني:

التعريف ببعض المصطلحات المشابهة

المبحث الثاني: التعريف ببعض المصطلحات المشابهة

المطلب الأول: الشاذ والمحفوظ

الفرع الأول: تعريف الشاذ

١- الشاذ في اللغة:

اسم فاعل من شذَّ، وهو أصل يدل على الانفراد والمفارقة والندرة.

قال ابن فارس: " الشينُ، والذالُ، أصل يدل على الانفراد والمفارقة، شذَّ الشيء يشذُّ شذوذا"[١].

قال الخليل بن أحمد: " شذَّ الرجل من أصحابه أي انفرد عنهم، وكل شيء منفرد فهو شاذ"[٢].

وقال ابن سيده: "شذَ الشيء يشذّ ويشذُّ شذَّ وشذوذاً: ندر عن جمهوره"[٣].

وجمع ابن منظور المعنين فقال: " انفرد عن الجمهور وندر فهو شاذٌّ"[٤].

٢- الشاذ في الاصطلاح:

قد أطلق علماء الحديث تعريفات كثيرة للشاذ ومنها ما اتفق ومنها ما اشتبه، وسأذكر – إن شاء الله- بعضها دون اتباع التسلسل الزمني.

---

[١] ابن فارس، أحمد بن زكريا، مقاييس اللغة، ت: عبد السلام مُحَمَّد هارون، د: دار الفكر، ج٣، ص١٨٠.

[٢] الفراهيدي، أحمد بن خليل، العين، ت: مهدي المخزومي – إبراهيم السامرائي، د: مكتبة الهلال، ج٦، ص٢١٥.

[٣] ابن سيده، علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، ت: عبد الحميد هنداوي، د: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م)، ج٧، ص٦١٠.

[٤] ابن منظور، مُحَمَّد بن مكرم، لسان العرب، د: دار صادر- بيروت، ط: الثالثة (١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣ م)، ج٣، ص٤٩٤.

إن أقدم من عرّف الشاذ؛ الشافعي (ت ٢٠٤ هـ) – رحمه الله – قال: ليس الشاذ من الحديث، أن يروي الثقة حديثا لم يروه غيره، إنما الشاذ من الحديث: أن يروي الثقات حديثا، فيشذ عنهم فيخالفهم"[١].

وعرّفه أيضاً أبو بكر الأثرم (ت٢٧٣هـ) وهو مشابه لكلام الشافعي، فقال : " هو الذي يجيء بخلاف ما جاء به غيره، وليس الشاذ الذي يجيء وحده"[٢].

وذكر الحاكم (٤٠٥هـ) تحت النوع الثامن والعشرين تعريف الشاذ فقال: " الشاذ حديث يتفرد به ثقة من الثقات، وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة"[٣].

وذكر الخليلي (٤٤٦هـ)، حد الشاذ بعدما أورد تعريف الإمام الشافعي، وقد نسب ذلك لجماعة من أهل الحجاز، قال: " والذي عليه حفاظ الحديث: الشاذ: ما ليس له إلا إسناد واحد يَشذ بذلك شيخ ثقة كان، أو غير ثقة. فما كان عن غير ثقة، فمتروك لا يُقبل، ومن كان عن ثقة؛ يُتوقف فيه، ولا يُحتج به"[٤].

---

[١] ابن أبي حاتم، عبد الرحمن، آداب الشافعي ومناقبه، ت: عبد الغني عبد الخالق، د: مكتبة الخانجي، ط: الثانية (١٤١٣هـ - ١٩٩١م)، ص٢٣٣.

[٢] ابن هانئ، أحمد بن مُحَمَّد، ناسخ الحديث ومنسوخه، ت: عبد الله المنصور، ط: الأولى(١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م)، ص١٨١.

[٣] معرفة علوم الحديث، الحاكم، مصدر سابق، ص١١٩.

[٤] الإرشاد في معرفة علوم الحديث، الخليلي، مصدر سابق، ج١، ص١٧٦.

وقال ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ): " الشاذ المردود قسمان: أحدهما: الحديث الفرد المخالف، والثاني: الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يقع جابراً لما يوجبه التفرد والشذوذ من النكارة والضعف"[١].

وممن تعقب هذا التقسيم من ابن الصلاح؛ ابن جماعة – رحمه الله – حيث قال : " وهذا التفصيل حسن، ولكنه مخل لمخالفة الثقة من هو مثله في الضبط وبيان حكمه"[٢].

ورجّح ابن القيم – رحمه الله – تعريف الشافعي فقال: " إنما الشذوذ: أن يُخالف الثقات فيما رووه فيشذ عنهم بروايته، فأما إذا روى ثقة حديثا منفرد به – لم يرو الثقات خلافه –: فإن ذلك لا يُسمى شاذًّ، وإن اصطلح على تسميته شاذاً بهذا المعنى لم يكن هذا الاصطلاح موجباً لرده ولا مسوغاً له"[٣].

وقال ابن حجر: " فالأليق في حدِّ الشاذ، ما عرّف به الشافعي، والله أعلم"[٤]. وتبعهُ تلميذه السخاوي في الفتح فقال: " فالأليق في حد الشاذ ما عرف به الشافعي، ولذا اقتصر شيخنا في شرح النخبة عليه"[٥].

---

[١] ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، معرفة أنواع علوم الحديث، ت: نور الدين عتر، د: دار الفكر – سوريا (١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م)، ص٧٩.

[٢] ابن جماعة، مُحَمَّد بن إبراهيم، المنهل الروي، ت: محي الدين رمضان، د: الفكر، ط: الثانية (١٤٠٦هـ)، ص٥١.

[٣] ابن القيم، مُحَمَّد بن أبي بكر، إغاثة اللهفان ت: مُحَمَّد عزيز شمس، د: عطاءات العلم – الرياض، ط: الثالثة (١٤٤٠هـ – ٢٠١٩م) ج١،ص٥١٩.

[٤] النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر، مصدر سابق،ج٢،ص٦٧١.

[٥] فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، السخاوي، مصدر سابق، ج١، ص١٤٩.

الفرع الثاني: المحفوظ

١- المحفوظ لغة:

وهو اسم مفعول من حَفِظَ.

(حَفِظَ) الحاءُ والفاءُ والظاءُ أصل واحد يدل على مراعاة الشيء. يقال حفظت الشيء حفظاً "[١].

قال الخليل: " والحفظ نقيض النسيان، وهو التعاهد وقلة الغفلة"[٢].

يُقال: حفظت الشيء حفظاً، أي حرسته[٣].

ب- المحفوظ اصطلاحاً

لم يتوسع علماء الحديث – رحمهم الله – في الكلام على هذا المصطلح، فإنهم وإن تنوعت عبارتهم في تعريفه إلا أنهم مجمعون على أن المحفوظ يُقابل الشاذ لرجحانه.

عرّفه مُحَمَّد ابو شهبة فقال: " وهو ما رواه الراجح من الرواة مخالفاً للمرجوح"[٤].

فالراجح يُسمى محفوظاً، والمرجوح شاذاً.

وقيل هو: " الحديث الذي رواه الأوثق مخالفاً لرواية الثقة، بزيادة أو نقص، في المتن أو السند"[٥].

وقال الخِرشي في الحاشية: " ما رواه المقبول مخالفاً لمن دونه في الحفظ والإتقان"[٦].

---

[١] مقاييس اللغة، ابن فارس، مصدر سابق، ج٢.ص٨٧.

[٢] العين، الخليل الفراهيدي، مصدر سابق، ج٣، ص١٩٨.

[٣] الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح اللغة، ت: أحمد عبد الغفور عطار، د: دار العلم للملايين – بيروت، ط: الرابعة (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م)، ج٣، ص١١٧٢.

[٤] أبو شهبة، مُحَمَّد بن مُحَمَّد، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، د: الفكر العربي، ص٣٠٣.

[٥] الزاهدي، ثناء الله، الفصول في مصطلح حديث الرسول، ص١٠.

[٦] الخرشي، مُحَمَّد بن عبد الله، منتهى الرغبة في حال ألفاظ النخبة، ت: شعبان سليم عودة، د: دار اليسر- القاهرة، ط: الأولى (١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م)، ج١، ص٣٩١.

المطلب الثاني: المنكر والمعروف

بما أن وصف الحديث بالنكارة وصف عربي، فإن من المهمات تأصيل معنى المنكر لغة؛ لأن علاقته بالمعنى الاصطلاحي علاقة وثيقة جداً، فتعريفه لغة هو بمثابة الممهد لمعرفته اصطلاحاً ومن ثَم بيان كلام الأئمة وتعريفاتهم لهذا المصطلح.

الفرع الأول: تعريف المنكر

١- المنكر لغة:

قال ابن فارس: " النون والكاف والراء أصل صحيح يدل على خلاف المعرفة التي يسكن إليها القلب". ونَكِرَ الشيء وأنكَرهُ لم يقبله عقله، ولم يعترف به لسانه[١].

وقال الفيروز آبادي: " ونَكِرَ فلان الأمر كفَرِحَ، نَكَراً، محركةً، ونُكْراً ونُكوراً، بضمهما، ونَكيراً". ثم قال: انكَرهُ واستنْكرَهُ وتناكَرهُ: جهله[٢].

والمنكر من الأمر خلاف المعروف، وقد تكرر في الحديث الإنكار والمنكر وهو ضد المعروف، وكل ما قبحه الشرع وحرّمه وكرهه؛ فهو منكر[٣].

فأصل إنكار الشيء إذاً هو عدم قبول القلب له، وهو أيضاً - في اللغة - ضد المعروف.

---

[١] مقاييس اللغة، ابن فارس، مصدر سابق، ج٥، ص٤٧٦.

[٢] الفيروزآبادي، مجد الدين، القاموس المحيط، ت: محمد نعيم العرقسوسي، د: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الثامنة (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م)، ص٤٨٧.

[٣] الصحاح، الجوهري، مصدر سابق،ج٢،ص٨٣٦.

٢- المنكر اصطلاحاً:

عندما تكلم ابن الصلاح – رحمه الله – عمن عرّف المنكر قبله لم يذكر إلا البرديجي (ت٣٠٣هـ) مع أن مسلم أشار لهُ في مقدمة صحيحه بقوله: " وعلامة المنكر من حديث المحدّث، إذا ما عُرضت روايته رواية غيره من أهل الحفظ والرِّضا، خالفت روايته روايتهم. أو لم تكد توافقها. فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك، كان مهجورَ الحديث، غير مقبوله ولا مستعمله"[١].

ويُستبعد أن ابن الصلاح لم يَقِف على هذا عند مسلم! فربما اعتبر كلام مسلم هنا ليس تعريفاً محضاً للمنكر، إنما هو علامة لمعرفته فقط، لذلك لم يُدرج ذكر مسلم فيمن عرّف الحديث المنكر، والله أعلم. قال ابن الصلاح: " بلغنا عن أبي بكر أحمد بن هارون البرديجي الحافظ: أنه الحديث الذي ينفرد به الرجال ولا يُعرف متنه من غير روايته، لا من الوجه الذي رواه منه، ولا من وجه آخر"[٢].

وقد جعل ابن الصلاح الحديث المنكر مرادفاً للشاذ وبمعناه، وتابعه على هذا جُلّ من جاء بعده:

كالنووي، وابن دقيق العيد، وابن كثير، حيث قال: " المنكر : وهو كالشاذ، إن خالف رواية الثقات فمنكر مردود، وكذا إن لم يكن عدلاً ضابطاً – وإن خالف فمنكر مردود، وأما إن كان الذي تفرد به (عدلا ضابطاً حافظاً) قُبل شرعا، ولا يقال له منكر، وإن قيل ذلك لغة"[٣].

---

[١] مسلم، ابن الحجاج القشيري، المسند الصحيح المختصر من السنن، ت: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، ط: مطبعة عيسى البابي – القاهرة (١٣٧٣هـ - ١٩٥٥م)، ج١،ص٧.

[٢] علوم الحديث، ابن صلاح، مصدر سابق، ص٨٠.

[٣] راوية، بنت عبد الله، المصطلحات الحديثية بين الاتفاق والافتراق، ص٣٣٦، (رسالة دكتوراه في قسم الشريعة، مقدمة إلى جامعة الملك عبد العزيز – جدة)١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م.

وقد تعقب ابن الصلاح تعريف البرديجي بقوله: " فأطلق البرديجي ذلك ولم يُفصّل".

ثم قال: وإطلاق الحكم على التفرد بالرد، أو النكارة، أو الشذوذ، موجود في كلام الكثير من أهل الحديث، والصواب فيه التفصيل الذي بيّناه آنفاً في شرح الشاذ "[١].

الفرع الثاني: المعروف

١- المعروف لغة:

عَرَفَ: العين والراءُ والفاءُ أصلان صحيحان، يدل أحدهما على تتابع الشيء متصلا بعضه ببعض، والآخر على السكون والطمأنينة[٢].

يُقال: عرفت الشيء معرفةً وعِرفانا، وأمرٌ عارفٌ، معروفٌ، عريفٌ[٣].

وقال أبو القاسم الطالقاني: "عَرَفَ: استحذى، وصبر، وهو عارف عَروف"[٤].

فالمعروف هو كل ما تقبله النفس وتركن إليه.

٢- اصطلاحاً

لم يختلف علماء الحديث في تعريف المعروف إذِ اجتمعوا على أنه من مصطلحات الأضداد؛ وهو ما يقابل المنكر.

وعلى هذا فإن تعريف المعروف عند أهل العمل هو: " حديث الثقة الذي خالف أو خالفه الراوي الضعيف"[٥]

قال ابن الحنبلي: " إن خولف الراوي الضعيف لكونه مجهول الحال أو سيء الحفظ مثلاً بأخف منه ضعفاً؛ سُمّيَ ما رواه الأخف الضعيف بالمعروف والآخر بالمنكر"[٦].

---

[١] العراقي، زين الدين عبد الرحيم، شرح التبصرة والتذكرة، ت: عبد اللطيف الهميم و ماهر الفحل، د: الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢)، ج١، ص٢٥١.

[٢] مقاييس اللغة، ابن فارس، مصدر سابق، ج٤، ص٢٨١.

[٣] العين، الفراهيدي، مصدر سابق، ج٢، ص١٢١.

[٤] الطالقاني، إسماعيل بن عباد، المحيط في اللغة، ت: مُحَمَّد حسن آل ياسين، د: عالم الكتب – بيروت، ط: الأولى (١٤١٤هـ - ١٩٩٤هـ)، ج٢، ص٢٢.

[٥] الخضير، عبد الكريم، شرح نخبة الفكر، دروس مفرّغة، ج٤، ص٢٦.

[٦] ابن الحنبلي، مُحَمَّد بن إبراهيم، قفو الأثر في صفوة علوم الأثر، ت: عبد الفتاح أبو غدة، د: مكتبة المطبوعات الإسلامية- حلب، ط: الثانية (١٤٠٨هـ)، ص٦٣.

سأقتصر على ما سأذكره في تعريف الحديث المعروف، وهو الذي وقفت عليه – بعون من الله وفضله – إذ أن العلماء لم يتطرقوا للكلام عليه لا هو ولا المحفوظ.

حتى قال بعضهم : "والمحفوظ والمعروف من الأنواع التي أهملها ابن الصلاح والنووي، وحقهما أن يذكرا كما ذُكر المتصل مع ما يقابله من المرسل، والمنقطع، والمعضل"[1].

وقد تختلف مناهج بعض المحدثين في إطلاق هذه المصطلحات، إذ تكن الرواية شاذة أحيانا ويطلقون عليها لفظ النكارة، ومثاله حديث نزع الخاتم الذي تفرد به همام، وأعلّه أبو داود بالنكارة.

وعلى أيٍّ فإن الحديث يطول في هذا الباب، وليس هو محل دراستي هنا، ولعله يتبين لنا ذلك في الجانب التطبيقي أكثر، والله الموفق.

[1] المناوي، زين الدين مُحَمَّد، اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر، ت: المرتضى الزين أحمد، د: مكتبة الرشد – الرياض، ط: الأولى (١٩٩٩م)، ج١، ص٤٣٢.

المبحث الثالث:

الحديث غير المحفوظ عند النسائي في سننه الكبرى

المبحث الثالث: الحديث غير المحفوظ عند النسائي في سننه الكبرى

النموذج الأول:

أولا: نص الحديث عند النسائي

أخرج النسائي في السنن الكبرى، كتاب: النكاح، باب: الحث على النكاح، (٥/١١٠)، برقم: (٥١٩٨)،قال أخبرني هارون بن إسحاق الهمداني الكوفي، قال: حدثنا عبد الرحمن بن مُحَمَّد المحاربي، عن الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة، والأسود، عن عبد الله قال: قال لنا رسول الله ﷺ: «من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم، فإنه له وجاء» . قال أبو عبد الرحمن: " الأسود في هذا الحديث غير محفوظ".

ثانياً: شرح عبارة النسائي

يظهر من كلام النسائي أن زيادة الأسود من رواية عبد الرحمن المحاربي في الحديث لا تصح لمخالفته من روى عن إبراهيم.

ثالثاً: تخريج الرواية الغير محفوظة

الرواية التي وصفها النسائي بأنها غير محفوظة هي رواية: علقمة والأسود، عن عبد الله بن مسعود قال: قال لنا رسول الله ﷺ: «من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم، فإنه له وجاء».

خرّجها النسائي في الكبرى (٣/١٤٦)، برقم: (٢٥٦٢)، والصغرى (٤/١٧٠) برقم: (٢٢٤٢) من طريق المحاربي، وأحمد في مسنده (٧/٣٠٤)، برقم: (٤٢٧١) من طريق علي بن هاشم البريد مطولاً.

رابعاً: تخريج الرواية الصحيحة

أخرجه البخاري في صحيحه: (٧/٣)، برقم: (٥٠٦٥)، و أبو داود الطيالسي في مسنده: (١/٢١٥) ، برقم: (٢٧٠)، وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه : (٣/٤٥٣)، الرقم: (١٥٩٠٦)، وأحمد في المسند (٧/١٨٤)، الرقم: (٤١١١)، الدرامي في سننه (٣/١٣٨٣)، الرقم: (٢٢١١)، وابن الجارود في المنتقى(٢٤٩)، (٧٢٩)، كلهم عن الأعمش عن علقمة عن عبد الله بن مسعود بلفظه.

و أخرجه عبد الرزاق في مصنفه: (١٦٩/٦)، برقم: (١٠٣٨٠)، قال: عن الثوري، عن الأعمش، عن عُمارة بن عُمير، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: « يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، فإنه أغض للبصر، وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصيام، فإنه له وجاء». قال معمر وأخبرني الأعمش، عن عُمارة، عن عبد الرحمن، عن عبد الله مثله.

خامساً: دراسة وترجيح

من خلال التأمل في ما سبق نلحظُ أن جميع أصحاب إبراهيم وهُم: الأعمش، والمغيرة، ومنصور، وحماد، وأبو حمزة، كلهم يروون الحديث عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود ﷺ.

الحديث مخرّج في الصحيحين من رواية عبد الرحمن بن يزيد الصنعاني عن ابن مسعود به وأخرجاه أيضاً من طريق علقمة وحده عن ابن مسعود به، خلاف الرواية التي عند أحمد والنسائي كانت من طريق علقمة والأسود معاً، وذِكرُ الأسود وهمٌ من عبد الرحمن بن زياد المحاربي، فقد انفرد بزيادة الأسود في حديثه وهو ضعيف يُدلس؛

قال أبو حاتم أيضاً:" يروي عن المجهولين أحاديث منكرة، فيفسد حديثه بذلك"[(١)]. وقال أبو جعفر العقيلي: " حدثنا عبد الله بن أحمد قال: بلغنا أن المحاربي كان يُدلس"[(٢)].

فبتفرده هنا خالف فيه كبار الثقات كشعبة بن الحجاج وأبي معاوية الضرير عند البخاري، وعلي بن هاشم البريد عند أحمد، فيُحتمل أن عبد الرحمن نفسه رواه مرة بزيادة – الأسود – ومرة بدونها.

وهذا الحديث أيضاً رُويَ من طريقين:

يرويه الأعمش، والمغيرة، ومنصور، وحماد، وأبو حمزة، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود ﷺ.

ويخالفهم أبو معشر، فرواه عن إبراهيم، عن علقمة، عن عثمان بن عفان ﷺ.

---

(١) الذهبي، شمس الدين، المغني في الضعفاء، ت: نور الدين عتر، ج٢،ص٣٨٥.

(٢) العقيلي، مُحَمَّد بن عمرو، الضعفاء الكبير، ت: عبد المعطي قلعجي، د: المكتبة العلمية – بيروت، ط: (١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م)، ج٢،ص٣٤٧.

وقول الأعمش ومن تابعه أصح.

وفي رواية عثمان بن عفان ربما أُشتبه على أحد الرواة فوقع في الوهم، لأن في الحديث قصة كما جاء في مسند الإمام أحمد قال:

حدثنا مُحَمَّد بن جعفر، ثنا شعبة، عن سليمان، عن إبراهيم، عن علقمة، أن ابن عبد الله لقيَه عثمان بعرفات، فخلا به فحدثه، ثم إن عثمان قال لابن مسعود: هل لك في فتاة أزوِّجُكها؟ فقال: فدعا عبد ابن مسعود علقمة، فحدّث أن النبي ﷺ قال:« من استطاع منكم الباءة فليتزوج»[(١)].

قال أبو داود: سمعت أحمد سُئل عن حديث أبي معشر، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عثمان عن النبي ﷺ قال: "من استطاع منكم الباءة فليتزوج". قال: ما أراه إلا وهم من أبي معشر، إنما هو: عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله أنه قال لعثمان: قال لنا النبي ﷺ[(٢)].

ورد الإسناد هكذا بدون الأسود، لأجل ذلك قال عنه النسائي غير محفوظ، لأنه خالف، وعبد الرحمن ليس ممن يحتمل تفرده.

فنخلص إذاً: أن حديثه هنا منكرٌ، لأنه تفرد وخالف كبار الحفاظ، فمراد النسائي بقوله: غير محفوظ؛ أي منكر عند أهل الاصطلاح.

النموذج الثاني:

أولا: نص كلام النسائي

أخرج النسائي في السنن الكبرى، كتاب: الزينة، باب: نزع الخاتم عند دخول الخلاء، (٣١٤/٨)، برقم: (٥٢١٣)، أخبرنا مُحَمَّد بن إسماعيل بن إبراهيم، عن سعيد بن عامر، عن همام، عن ابن جريج، عن الزهري، عن أنس، أن النبي ﷺ «كان إذا دخلَ الخلاء نزعَ خاتمه».

قال أبو عبد الرحمن: " هذا الحديث غير محفوظ".

ثانياً: تخريج الرواية غير المحفوظة

---

(١) ابن حنبل، أحمد، المسند، ت: أحمد شاكر، د: دار الحديث – القاهرة، ط: الأولى (١٤١٦هـ – ١٩٩٥م)، ج٤، ص١٩٩.

(٢) الرباط، خالد، الجامع لعلوم الإمام أخرج النسائي في السنن الكبرى، د: دار الفلاح، مصر، ط: الأولى (١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م)، ج١٩، ص٢٦٩.

أي رواية التي رواها همام، عن ابن جريج، عن الزهري، عن أنس ﷺ، ، أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان إذا دخلَ الخلاء نزعَ خاتمه».

أخرجه (٣/٣٥٥)، وابن ماجه في سننه، (١١٢)، وأبو دواد في السنن (١/١٥)، قال أبو داود بعد تخريجه: هذا الحديث منكرٌ، وإنما يعرف عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن الزهري، عن أنس؛ «أن النبي ﷺ اتخذ خاتما من ورق»، ثم ألقاه.

وقال أيضاً: والوهم فيه من همام ولم يروه إلا همامٍ.

وأخرجه أبي يعلى في مسنده (٦/٢٤٧)، وابن حبان في التقاسيم (٧/٢١٢)، وأخرجه أيضاً أبو بكر البزار في المسند (١٣/٣٨)، والحاكم في المستدرك (١/٢٩٨)، قال: " ولا أعلمه إلا عن الزهري عن أنس، أن النبي ﷺ كان إذا دخل الخلاء وضع خاتمه)، جميعهم من طريق همام، عن ابن جريج، عن الزهري، عن أنس به.

وخرّجه البيهقي في السنن الكبرى، (١/١٥٣)، من طريق هُدبة بن خالد، عن ابن جريج ، عن الزهري، عن أنس نحوه. وفي حديث هُدبة بن خالد قال: لا أعلمه إلا عن الزهري، عن أنس، هكذا.

ثالثاً: تخريج الرواية الصحيحة

ونقصد بذلك الرواية التي أشار إليها أبو داود في السنن عقب تخريجه للرواية الخاطئة وهو ما رواه همام، عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن الزهري، عن أنس ﷺ «أن النبي صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتما من ورق»، ثم ألقاه.

والحديث الذي عناه أبو داود أخرجه: أحمد في مسنده (٢٠/٧٨)، ومسلم في صحيحه (٦/١٥٢)، وأبو عوانة في المستخرج (٥/٢٥٤)، وابن حبان[١] في الصحيح(٧/٣٠٧)، من الطريق التي أشار إليها أبو داود، أي؛ عن ابن جريج عن زياد بن سعد عن الزهري عن أنس بألفاظ مختلفة إلا أن المعنى واحد.

كما ذكرها أيضاً الدارقطني في كتابه العلل[٢].

---

[١] رواية ابن حبان لم يُذكر فيها ابن جريج.

[٢] الدارقطني، علي بن عامر، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ت: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، د: دار طيبة، الرياض، ط: الأولى (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م)، ج١٢، ص١٧٥.

خامساً: دراسة وترجيح

من ما مرَّ معنا آنفاً من الدراسة التفصيلية للحديث يتضح لنا: أن الخطأ في الرواية انحصر في رواية همام، وأن الوهم موجه إليه كما قال أبو داود: " هذا حديث منكر، وإنما يعرف عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن الزهري، عن أنس... والوهم فيه من همام[١].

وقال النووي: هذا مردود عليه قاله في الخلاص.

وقال المنذري: الصواب عندي تصحيحه، فإن رواته ثقات أثبات، وتبعهُ أبو الفتح القشيري في آخر الاقتراح، وعلته أنه من رواية همام عن ابن جريج[٢].

فالمتأمل في كلام أبي داود يعرف أن همام تفرد بهذا الحديث، لكن ذلك بعيد؛ لأنه لم يتفرد به بل نجد أنه متابع عليه سنداً ومتنا، فقد رواه الحاكم، ومن طريقه البيهقي، وأخرجه البغوي، طريق يحيى بن المتوكل البصري، عن ابن جريج، عن الزهري، عن أنس، به مرفوعاً.

إلا أن البيهقي ضعف هذه المتابعة، ظناً منه أن يحيى هذا هو : ابن المتوكل، يُكنى أبا عقيل مكثر في الرواية عن بُهية، وهو مدني، ويُقال كوفي، ضعفه ابن المديني والنسائي، وقال ابن معين: "ليس بشيء"، ووهّاهُ أحمد، وليّنه أبو زرعة.

ولم يصب البيهقي في ظنه هذا، فيحيى هذا هو آخر باهلي بصري، يُكنى أبا بكر، ذكره ابن حبان في ثقاته، قال العراقي: " ولا يقدح فيه قول ابن مَعين: لا أعرفه، فقد عرفه غيره، وروى عنه نحو عشرين نفساً.

فمن هذا يظهر أن حال يحيى يصلح للاعتضاد، لاسيما وقد نص العلماء على عدم اشتراط أعلى مراتب الثقة في المتابع، وبهذا تظهر صحة متابعة يحيى بن المتوكل لهمام[٣].

---

[١] أبو داود، سليمان بت الأشعث، السنن، ت: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، د: المكتبة العصرية – بيروت، ج١،ص٥.

[٢] ابن حجر، أحمد بن علي، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، د: دار الكتب العلمية، ط: الأولى (١٤١٩هـ - ١٩٨٩م)، ج١، ص٣١٥.

[٣] الفحل، ماهر ياسين، كتاب من بحوث ماهر ياسين الفحل، حديث وضع الخاتم دراسة نقدية، ج٢، ص١.

لكن مع التتبع وجدت متابعاً آخرَ لكل من همام ويحيى بن المتوكل، وهو يحيى بن الضُّريس البُجلي. أخرجهما[١]: الحاكم، والدارقطني، وقد رواه عَمرو بن عاصم، وهو من الثقات، عن همام، موقوفاً على أنس، وأخرجَ له البيهقي شاهداً وأشار إلى ضعفه ورجاله ثقات.

ويحيى بن الضُّريس هو: ابن يسار القاضي، الإمام الحافظ، قاضي الرَّي، أبو زكريا البجلي مولاهم الرازي، رأى مُحَمَّد بن أبي ليلى[٢].

وحدّث عن ابن جريج، وابن إسحاق، وزكريا بن إسحاق، وجمع غفير..

قال أبو بكر بن ابي خيثمة، عن يحيى بن معين: "كان كيّساً ثقة".

وقال أبو حاتم: " سمعتُ عثمان بن أبي شيبة يقول: "كان جرير معجباً بيحيى بن الضريس وأثنى عليه عثمان".

وقال النسائي: " ليس به بأس ".

وقال أبو زرعة، عن إبراهيم بن موسى الرازي: " تعلمنا الحديث عن يحيى بن الضريس"[٣].

وهذا أكبر دليل ربما يدفع عن همام التهمة بالتفرد، فحتى لو افترضنا أن يحيى بن المتوكل لا يُعتدُّ بمتابعته، فهذا يحيى بن الضريس، تابع هماما على هذا الحديث وهو في أعلى درجات الوثاقة، فيتجه الخطأ حينئذ إلى الراوي الذي روى عنه همام، وهو ابن جريج.

---

[١] ابن الجنيد، تمام بن مُحَمَّد، الفوائد، ت: حمدي عبد المجيد، د: مكتبة الرشد، الرياض، ط، الأولى(١٤١٢هـ)، ج٢،ص٨٢.

[٢] سير أعلام النبلاء، الذهبي، مصدر سابق، ج٩،ص٤٩٩.

[٣] تهذيب الكمال، المزي، مصدر سابق، ج٣١،ص٣٨٥.

ابن جريج: هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي، مولاهم، أبو الوليد، وأصله رومي.
روى عن : أبيه عبد العزيز، وعطاء بن أبي رباح، وإسحاق بن أبي طلحة، وزبد بن أسلم، صالح بن كيسان، ومُحَمَّد بن المنكدر، وأبي الزبير، وجمع...
قال الأثرم، عن أحمد: إذا قال ابن جريج: "قال فلان، وقال فلان، وأخبرت، جاء بمناكير. وإذا قال: أخبرني، سمعت، فحسبك به".
وقال عثمان الدارمي، عن ابن معين: " ليس بشيء في الزهري"[١].

وبيانه:

أن ابن جريج دلّس للبصريين الواسطة بينه وبين الزهري، وهو زياد بن سعد، صرّح به لغيرهم. كما أنه – وعند تحديثه لأهل البصرة – لم يكن متقناً لحفظ المتن فأخطأ فيه.
ومما يزيدنا يقيناً بكون الخطأ في هذا الحديث من ابن جريج: أن أكثر الحفاظ على تضعيف روايته عن الزهري مطلقاً، فقال أبو زرعة الرازي: " أخبرني بعض أصحابنا، عن قريش بن أنس، عن ابن جريج، قال: ما سمعت من الزهري شيئاً، إنما أعطاني الزهري جزءاً فكتبته وأجازه"[٢].
وقال يحيى بن سعيد القطان: "كان ابن جريج لا يصحح أنه سمع من الزهري شيئاً. قال – يعني الفلاس – فجهدت به حديث ((إن ناساً من اليهود غزوا مع رسول الله ﷺ فأسهم لهم))، فلم يصحح أنه سمِع من الزهري"[٣].

ولم توقف الحديث في هذا الحديث عن همام وابن جريج فقط، بل الكلام عن الوهم شمل الزهري أيضاً، وتكلم غير واحد من أهل العلم في ذلك فقالوا عن الرواية التي أخرجها البخاري – وهي تشبه الرواية التي بين ايدينا الآن – في صحيحه (٥٨٦٨) قال: حدثني يحيى بن بكير، حدثنا الليث، عن يونس، عن ابن شهاب قال: حدثني أنس ﷺ أنه رأى في يد رسول الله

---

[١] ابن حجر، أحمد بن علي، تهذيب التهذيب، د:جمعية دار البر – دبي، ط: الثانية(١٤٤٣هـ - ٢٠٢١)،ج٢، ص٦١٦- ٦١٧
[٢] كتاب من بحوث ماهر ياسين الفحل، مصدر سابق، ج٢،ص٥
[٣] ابن أبي حاتم، عبد الرحمن، الجرح والتعديل، د: دائرة المعارف العثمانية- الهند، ط: الأولى(١٢٧١هـ -١٩٥٦م)،ج١، ص٢٤٥.

ﷺ خاتماً من ورِق يوماً واحداً، ثم إن الناس اصطنعوا الخواتم من ورق ولبسوها، فطرح رسول الله ﷺ خاتمه فطرح الناس خواتيمهم.

قال البخاري: تابعه إبراهيم بن سعد وزياد، وشعيب عن الزهري، وقال ابن مسافر عن الزهري: أرى خاتماً من ورِق[1].

أخرج هذه الرواية:

مسلم في صحيحه (٢٠٩٣)، من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري به، وفي (٢٠٩٤) من طريق زياد بن سعد.

وأخرجه أحمد أيضاً (٣/٢٢٦)، (٣/٢٢٣)، (٣/٢٢٥) من طريق زياد بن سعد، وإبراهيم بن سعد، وشعيب بن أبي حمزة، ورواه أبو عوانة في مستخرجه (٥/٤٩٠) من طريق عقيل بن خالد عن الزهري به.

قال البيهقي في السنن الكبرى: " ويشبه أن يكون ذكر الورق في هذه القصة وهماً، سبق إليه لسان الزهري فحمل الوهم عنه، فالذي طرحه هو خاتمه من ذهب، ثم اتخذ بعد ذلك خاتمه من ورق، ورواية ابن عمر تدل على أن الذي جعله في يمينه هو خاتمه من ذهب ثم طرحه"[2].

وبناءً على هذا كله فإن هذا الحديث بهذا الإسناد لا يصح لتدليس ابن جريج فيه، وحذفه لزياد بن سعد وعليه نجد ابن حجر – رحمه الله – يقول : " ولا علة له عندي إلا تدليس ابن جريج، فإن وجد عنه التصريح بالسماع فلا مانع من الحكم بصحته في نقدي، والله أعلم"[3].

ولعلي أُشير لملحوظة هنا وهي أن الدكتور ماهر فحل قد درس هذا الحديث في أحد بحوثه، واقتصر الكلام على متابعة ابن المتوكل وهو كما ذكرنا ضعيف متكلم فيه، وقد تواصلت معه

---

[1] البخاري، مُحَمَّد بن إسماعيل، الجامع المسند الصحيح من أور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، ت: شرف الدين اليونيني، د: عطاءات العلم (١٤٣٧هـ)، ج٥،ص٢٠٥.

[2] البيهقي، أحمد بن حسين، السنن الكبرى، ت: عبدالله المحسن، د: مركز هجر– القاهرة، ط: الأولى(١٤٣٤هـ – ٢٠١١م)، ج٨، ص٢١٢.

[3] النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر، مصدر سابق، ج٢، ص٦٧٨.

وقال أنه لا يدري، وعلى أيٍّ فإن متابعة يحيى بن الضُّريس تُغنينا عن متابعة ابن المتوكل، لأنه ثقة حافظ، يُعتد به.

وبذا يتبين لنا أن النسائي أطلق هذا لفظ " غير محفوظ " يريد به الشاذ. قال الحافظ ابن حجر – رحمه الله – : "وحكم النسائي بكونه غير محفوظ أصوب، فإنه شاذ في الحقيقة، إذِ المنفرد به من شرط الصحيح، لكنه بالمخالفة صار حديثه شاذ"[1].

النموذج الثالث:

أولاً: نص الحديث عند النسائي

أخرج النسائي في سننه الكبرى، كتاب: الزينة (٣٥٢/٨)، برقم: (٩٣٧٢)، أخبرني يوسف بن سعيد قال: بلغني عن حجاج، عن ابن جريج، أخبرني زياد بن سعد، عن ابن شهاب، عن بسر بن سعيد، عن زينب الثقفية قالت: قال رسول الله ﷺ: «إذا شهدت إحداكن الصلاة فلا تمس طيباً». قال أبو عبد الرحمن: " وهذا غير محفوظ من حديث الزهري والله أعلم".

ثانياً: تخريج الرواية الغير صحيحة

أي الرواية الموجودة عند النسائي، وهو ما رواه الحجاج، عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن ابن شهاب، عن بسر بن سعيد، عن زينب الثقفية قالت: قال رسول الله ﷺ: «إذا شهدت إحداكن الصلاة فلا تمس طيباً».

رواه ابن أبي حاتم في العلل(٥٣/٢)، والدارقطني في علله (٨٩/٩)، وابن عبد البر في التمهيد (٦٧/١٦)، كلهم عن الحجاج، عن ابن جريج، عن زياد، عن ابن شهاب، عن بسر، عن زينب الثقفية به.

لم أجد لهذه الطريق كثرة رواية، ولو ذُكرت إنما لتنبيه الواقع فيها فحسب، أما باقي المصادر فحسب.

---

[1] المصدر نفسه،ج٢، ص٦٧٧.

ثالثا: تخريج الرواية الصحيحة:

ونعني بذلك الحديث الذي يرويه بكير بن عبد الله بن الأشج، عن بسر بن سعيد، عن زينب امرأة عبد الله، قالت قال رسول الله ﷺ: «إذا شهدت إحداكن الصلاة فلا تمس طيباً»[1].

أخرجه مسلم(٤٣٣)، وأبو عوانة(٣٦٠/١)، وأبو نعيم في مستخرجه على مسلم (٦٤/٢)، والنسائي في الكبرى (٣٥٠/٨)، وفي المجتبى (١٥٤/٨)، وابن خزيمة (٩١/٣)، وابن حبان (٥٩٣/٥)، وأحمد (٣٦٣/٦)، وإسحاق بن راهويه (٥٩٣/٥)، وأبو العباس السراج في مسنده (٨١٠)، وابن المنذر في الأوسط (٢٢٩/٤)، والطحاوي في أحكام القرآن (٤٦٧/١)، والبيهقي في السنن (١٣٣/٣)، والدارقطني في العلل أيضاً (٨٣/٩)، وابن حزم في المحلى (١٣٠/٣)، والطبراني في معجمه الكبير (٢٨٣/٢٤).

رابعا: دراسة وترجيح

من خلال التأمل في ما سبق نلاحظ أن الرواية الصحيحة هي ما أخرجه النسائي أيضاً بعد ذِكره الرواية الغير محفوظة، وهو ما رواه عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن بسر بن سعيد، عن زينب امرأة عبد الله، قالت قال رسول الله ﷺ: «إذا شهدت إحداكن الصلاة فلا تمس طيباً».

ورواه عن بكير بن عبد الله بن الأشج: ابنه مخرمة، ومُحَمَّد بن عجلان، وعبيد الله بن أبي جعفر، وابن لهيعة، ومُحَمَّد بن عبد الله بن عمرو بن هشام العامري.

وقد أُختلف فيه على ابن عجلان:

- فرواه يحيى بن سعيد القطان، وسفيان الثوري، وجرير بن عبد الحميد، وعبد العزيز بن مُحَمَّد الدراوردي، ورَوح بن القاسم. وهم ثقات، وفيهم إمامان حافظان (يحيى بن سعيد القطان، وسفيان الثوري). جميعهم عن ابن عجلان، عن بُكير بن عبد الله بن الأشج، عن بُسر بن سعيد، عن زينب الثقفية، عن النبي ﷺ، قال: ... فذكره.

أخرجه مسلم (٤٣٣)، والبيهقي (١٣٣/٣)، والطبراني (٧٢٠/٢٤)، وأبو عوانة (٥٩/٢)، وأحمد (٣٦٣/٦)، وأبي عوانة في المستخرج(٣٩٦/١).

---

[1] وفي رواية: العِشاء.

- ورواه سفيان بن عيينة _ وهو ثقة حافظ إمام – عن ابن عجلان، عن يعقوب بن عبد الله بن الأشج، عن بسر بن سعيد، قال: قال رسول الله عليه وسلم لامرأة ابن مسعود: إذا أرادت إحداكن أن تشهد العشاء فلا تمس طيباً». هكذا مرسلاً، وقال يعقوب، بدل، بُكير.

أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٣٧١/٤)، وابن حبان في صحيحه (٩٨/٣).

- ورواه وهيب بن خالد[١]، عن مُحَمَّد بن عجلان، عن يعقوب بن عبد الله بن الأشج، عن بسر بن سعيد، عن زينب، قالت: قال رسول الله ﷺ للنساء:

«إذا شهدت إحداكن العشاء فلا تمس طِيباً»[٢].

واضطربت هذه الرواية اضطراباً واضحاً، إلا الطرق التي رويت عن الحفاظ كجرير الضبي، ويحيى القطان، وهو المخرّج في صحيح مسلم، عدا ذلك هي ضعيفة لا يخلو إسنادها من شيء.

قال النسائي: " وحديث يحيى بن سعيد وجرير أولى بالصوابِ من حديث وهيب بن خالد، والله تعالى أعلم"[٣].

فمرة جاء من طريق مُحَمَّد بن مسلم، عن بسر بن سعيد، عن زينب به.

ومرة من طريق مُحَمَّد بن عبد الله بن عَمرو، عن بكير، عن بسر، عن زينب به.

ومرة من طريق مُحَمَّد بن عبد الله بن عمرو، عن بكير، عن زينب به.

ومرة من طريق مُحَمَّد بن عجلان، عن بكير، عن بسر، عن زينب به.

ومرة من طريق مُحَمَّد بن عجلان، عن يعقوب، عن بسر، عن زينب به[٤].

---

[١] وهيب بن خالد: وهو أبو بكر بن عجلان روى عن عبد الله بن طاوس، وأيوب السختياني، ويونس بن عبيد وغيرهم، وثقه ابن مهدي، وأبو داود، وأحمد، وابن معين . (يُنظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج٩، ص٣٥).

[٢] مُحَمَّد فتحي، ياسر، فضل الرحيم الودود تخريج سنن أبي دواد، د: دار بن الجوزي، الدمام، ط: الأولى(١٤٣٤هـ)، ج:٦، ص٤١٢ – ٤١٣).

[٣] النسائي، أحمد بن شعيب، السنن الكبرى، ت: حسن عبد المنعم شلبي، د: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الأولى(١٤٢١هـ - ٢٠٠١م)، ج٨،ص٣٥٠.

[٤] المحمدي، عبد القادر، الشاذ والمنكر وزيادة الثقة موازنة بين المتقدمين والمتأخرين، د: الكتب العلمية- بيروت، ط: الأولى(١٤٢٦-٢٠٠٥م)ص١٣٠.

ومرة عن حجاج، عن ابن جريج، عن زياد ابن سعد، عن شهاب الزهري، عن بُسْرِ بن سعيد، عن زينب به. وهي محل كلامنا، فإنها هكذا مع زيادة الزهري لا تصح، ولاسيما وأن باقي الطرق لم تذكر الزهري في الإسناد، لذلك نجد ابن أبي حاتم يقول: قال أبي: " لم يروِ هذا الحديث عن ابن شهاب سِوى زياد بن سعد، ولا روى عن زياد بن سعد غيرُ ابن جريج، ولا عن ابن جريج إلا الحجاج، ولا حجاج إلا سنُيْد[1]، غيرَ أن أبا زُرعة حدثني بعورته؛ أخبرني أنه ذكر هذا الحديث ليحيى بن معين، فقال: "رأيت هذا الحديث في كتاب الحجاج، عن ابن جريج، عن زياد، عن بُسر، ليس فيه الزهري"[2]

وعليه فإن النسائي أطلق لفظ " غير محفوظ" عن الحديث المضطرب إسناده ،كما وضحنا مقدماً.

النموذج الرابع:

أولا: نص الحديث عند النسائي

أخرج النسائي في الكبرى، كتاب الزينة (١٥٩/٨)، برقم: (٩٣٨١)،قال: أخبرني الربيع بن سليمان قال، حدثنا إسحاق بن بكر قال: حدثني أبي، عن عَمرو بن الحارث، عن ابن شهاب، عن عُروة، عن عائشة، أن رسول الله ﷺ رأى عليها مَسَكَتيْ ذهب فقال ﷺ: «ألا أُخبركِ بما هو أحسن من هذا، لو نزعت هذا وجعلتِ مسَكَتَيْنِ من وَرِقٍ، ثم صَفّرْتِهما بزعفران كانتا حَسنَتَيْن». **قال أبو عبد الرحمن: "وهذا غير محفوظ، والله أعلم".**

ثانياً: تخريج الرواية الغير صحيحة

أخرجه العقيلي في الضعفاء (٣٥٤/٣)، من طريق الأوزاعي، عن الطحاوي في مشكل الآثار (٢٩٥/١٢)، وابن حزم في المحلى (٢٤٢/٩)، كلاهما عن إسحاق بن بكر قال: حدثني أبي، عمرو بن الحارث، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، فذكرته.

ولم أجد من أخرجها غير الذي ذُكِر، والله أعلم.

---

[1] سُنيد: وهو الحسين بن داود، أبو علي المِصّيصِي، قال النسائي: " ليس بثقة"، قال أحمد: " قد كان سُنيد لزم حجّاجاً يملي عليه، وأرجو أن لا يكون حدّث إلا بالصدق". (يُنظر: الكمال في أسماء الرجال، عبد الغني المقدسي، ج٥، ص٣٢٣).

[2] العلل، ابن أبي حاتم، مصدر سابق، ج٢، ص٥٤.

ثالثاً: تخريج الرواية الصحيحة

أي رواية الإرسال التي رواها ابن شهاب، أن النبي ﷺ رأى مسكتين من ذهب، فقال رسول الله ﷺ: «ألا أخبرك بأحسن من هذا؟ لو نزعتِ هذين وجعلتِ مسكتين من وَرِق، ثم صفّرتيهما بزعفران كانتا حسنتَيْن».

أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٩٥/١٢) عن ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن ابن شهاب، به. وأشار لها الدارقطني في العلل قائلاً: " وأصله عن ابن شهاب، ليس فيه عروة ولا عائشة"[١].

خامساً: دراسة وترجيح

رُوي هذا الحديث عن الزهري، وأُختلف عنه:

فرواه عَمرو بن الحارث، من رواية بكر بن مضر عنه، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة. وهذا الإسناد الذي قال فيه النسائي: " غير محفوظ".

وتابعه – أي تابع عمرو – صالح بن أبي الأخضر، وابن أخي الزهري، من رواية أبي غسان الكناني، عن أبيه، عن الزهري به.

وأُختلف عن معمر: فرواه هشام بن يوسف، عن مَعمر، عن الزهري، مرسلاً.

وكذلك رواه الفريابي، عن الأوزاعي، عن الزهري، مرسلاً.

وخالفه عمرو بن أبي سلمة، فرواه عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد، عن النبي ﷺ، مرسلاً.

وتابعه الزبيدي، وعقيل، من رواية أبي عقيل عنه، وخالفه ابن لهيعة، فرواه عن عقيل، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة به.

قال الدارقطني: " والصحيح قول من قال: عن عبد الحميد بن عبد الرحمن، مرسلاً عن النبي ﷺ"[٢].

---

[١] الطحاوي، أحمد بن مُحَمَّد، شرح مشكل الآثار، ت: شعيب الأرناؤوط، د: مؤسسة الرسالة، ط: الأولى(١٤١٥هـ)، ج١٢، ص٢٩٥..

[٢] العلل، الدارقطني، مصدر سابق، ج١٤، ص١١٥ – ١١٦.

قال الشيخ مُحَمَّد الأعظمي– رحمه الله – : روي الحديث أيضاً من وجهٍ آخر عن عائشة قالت: لما نهى رسول الله ﷺ عن لبس الذهب قلنا: يا رسول الله، ألاَ نربط المسك بشيءٍ من ذهب؟ قال: " أفلا تربطونه بالفضة، ثم تلطخونه بزعفران، فيكون مثل الذهب"[١].

روى هذا أحمد (٢٤٠٤٧) ، وأبو يعلى (٦٩٥٦)، كلاهما من طريق خصيف ومروان بن شجاع، عن مجاهد، عن عائشة، فذكرته.

وخصيف هو ابن عبد الرحمن الجزري الغالب عليه الضعف لسوء حفظه، وكذلك مروان بن شجاع وهو الجزري أيضاً، ولكنه لا بأس به في المتابعة إلا أنهما اضطربا في هذا الحديث، فروياه أيضاً عن عطاء، عن أم سلمة مثله. وهو منقطع وله متابعة لا تقويّه[٢] .

وهناك رأيًا آخرَ في تعليل هذا الحديث، وهو النسخ، قال المنذري: " هذه الأحاديث التي ورد فيها الوعيد على تحلي النساء بالذهب تحتمل وجوهاً من التأويل: أن ذلك منسوخ، فإنه ثبت إباحة تحلي النساء بالذهب[٣].

وعليه فإن النسائي أعلَّ هذا الحديث بقوله " غير محفوظ" للاضطراب الحاصل في إسناده وأنه رُويَ من طرقٍ كثيرة، ومن بينها ما رواه ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة به؛ وهو الذي خطئه المصنف – رحمه الله – والصواب هو ما رواه عبد الحميد بن عبد الرحمن، مرسلاً، عن النبي ﷺ، كما قال الدارقطني. وقد يكون أطلق ذلك لعلة اللفظ أيضاً.

النموذج الخامس:

أولاً: نص الحديث عند النسائي

أخرج النسائي، في كتاب الجنائز(٣٨٢/٢)، برقم(١٩٧١)، قال: أخبرنا يونس بن عبد الأعلى، قال: أخبرني حُيي بن عبد الله، عن أبي عبد الرحمن الحُبُلي، عن عبد الله بن عَمرو بن العاص، قال مات رجل بالمدينة ممن ولد بها فصلى عليه رسول الله ﷺ، فقال: «يا ليته مات

---

[١] الأعظمي، مُحَمَّد ضياء، الجامع الكامل في الحديث الصحيح، د: دار السلام – الرياض، ط: الأولى (١٤٣٧هـ – ٢٠١٦م)، ج١٢، ص٨٩.

[٢] عبد المنعم، عمرو، آداب الخطبة والزواج، د: الضياء – مصر، ط: الأولى (١٤٢١هـ – ٢٠٠١م)، ص٢٤٧.

[٣] الألباني، ناصر الدين، صحيح الترغيب والرهيب، د: المعارف – الرياض، ط: الأولى (١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م)، ج١، ص٤٧٤.

بغير مولده» ، فقالوا: ولِمَ يا رسول الله؟، قال: «إن الرجل إذا مات بغير مولده قِيس له من مولده إلى منقطع أثره في الجنة»، **قال أبو عبد الرحمن: حُيي بن عبد الله ليس ممن يُعتمد عليه وهذا الحديث عندنا غير محفوظ والله أعلم، لأن الصحيح، عن النبي ﷺ: «من استطاع منكم أن يموت بالمدينة فإني أشفع لمن مات بها»**.

ثانياً: تخريج رواية النسائي

أخرجه أحمد في مسنده (٦/٢١٤)، والآجري في الغرباء (٧٠)، وابن الجوزي في جامع المسانيد (٤/٤٦٨)، من طريق ابن لهيعة، عن حُيي بن عبد الله المعافري به.

وابن ماجة (٣٥٥)، وابن حبان في صحيحه (١/٤٢٤)، والهيثمي في موارد الظمآن (٣/٦)، والبيهقي في شعب الإيمان (١٢/٢٩٥) من طريق يحيى بن يحيى، والآجري في الغرباء (٦٩)، من طريق يحيى بن أيوب، والطبراني في معجمه الكبير (١٤/٧٣) من طريق أحمد بن صالح ، وابن عساكر في التعزية (٦٤) من طريق يونس بن عبد الأعلى، جميعهم عن عبد الله ابن وهب ، به.

ثالثاً: تخريج الرواية الصحيحة

أي ما رويَ عن النبي ﷺ أنه قال: «من استطاع منكم أن يموت بالمدينة فإني أشفع لمن مات بها».

ابن ماجة في السنن (٢/١٠٣٩)، وتمام بن مُحَمَّد الدمشقي في كتابه فوائد التمام (١/٢٧٠) من طريق سفيان بن موسى، والبغوي في شرح السنة (٧/٣٢٤)، وأحمد في المسند (٢/٢٨٧)، والترمذي (٢/٧٢٢) عن مُحَمَّد بن بشار، وابن حبان (٩/٥٦)، والبيهقي في شعب الإيمان (٦/٦٥) عن عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن منصور، والبزار في مسنده (١٢/١٨٦) عن عَمرو بن علي، جميعاً عن :

عن معاذ بن هشام، عن أبيه، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر به.

قال الترمذي: " هذا حديث حسن غريب من حديث أيوب السختياني"[(١)].

[(١)] الترمذي، مُحَمَّد بن عيسى، الجامع الكبير، ت: شعيب الأرناؤوط، د: الرسالة، ط:الأولى(١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م)،ج٦،ص٤١٥.

وأخرجه أيضاً ابن أبي شيبة في المصنف (٧٤/١٢)، عن إسماعيل بن عُلية، عن نافع مرسلاً.

رابعاً: دراسة وترجيح

بعد تخريج الروايتين يتضح لنا أن أصل الحديث الذي رواه النسائي في سننه عن يونس بن عبد الأعلى، قال: أخبرني حُيي بن عبد الله، عن أبي عبد الرحمن الحُبُلي، عن عبد الله بن عَمرو بن العاص، قال مات رجل بالمدينة ممن ولد بها فصلّى عليه رسول الله ﷺ، فقال: «يا ليته مات بغير مولده» ، فقالوا: ولِمَ يا رسول الله؟، قال: «إن الرجل إذا مات بغير مولده قِيس له من مولده إلى منقطع أثره في الجنة»، غير إسناد الحديث الذي روي عن ابن عمر رضي الله عنهما إذ الحديث الأول مروي عن عَمرو بن العاص ﷺ، وقد انتقد النسائي أحد رواته وهو :حُيي بن عبد الله

هو حُيي بن هانئ المعافري المصري، أبو قبيل بفتحِ القاف بعد الياء الموحدة، ياء آخر الحروف، قدم اليمن زمن معاوية[١].

روى عن: أبي عبد الرحمن الحُبلي.

روى عنه: الليث بن سعد، وعبد الله بن لهيعة، وابن وهب، وهو آخر من حدّث عنه، وجابر بن إسماعيل الحضرمي[٢].

قال البخاري: حُيي بن عبد الله المصري، عن أبي عبد الرحمن الحبلي، سمع منه عبد الله بن وهب، فيه نظر[٣].

وقال أحمد: أحاديثه مناكير.

---

[١] الصفدي، صلاح الدين خليل بن أبيك، الوافي بالوفيات، ت: شعيب الأرناؤوط وتركي مصطفى، د: دار إحياء التراث، بيروت، ط: الأولى (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م)، ج ١٣، ص ١٤٢.

[٢] المقدسي، عبد الغني بن عبد الواحد، الكمال في أسماء الرجال، ت: شادي بن مُحَمَّد آل نعمان، د: الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن والسنة، وشركة غراس للدعاية والإعلان، الكويت، ط: الأولى (١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م)، ج٤، ص٣٣٥.

[٣] البخاري، مُحَمَّد بن إسماعيل، التاريخ الكبير، ت: عبد الرحمن المعلمي، د: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، ج٣، ص٧٦.

وقال ابن مَعين: ليس به بأس.

وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، إذا روى عنه ثقة.

قلت: وذكره ابن حبان في الثقات[١].

توفي بالبرلس سنة ثمان وعشرين ومائة[٢].

قد تعارض الجرح والتعديل في حقه، ولكن عدد المجرِّحين أكثر من المعدلين، فالجرح به أولى، ولاسيما وقد أشار الإمام أحمد إلى سبب الجرح وهو النكارة في أحاديثه.

وفي إحدى طرق هذا الحديث ابن لهيعة فهو متكلم في حفظه أيضاً. لا ريب أن ابن لهيعة كان عالم الديار المصرية، هو والليث معاً، كما كان الإمام مالك في ذلك العصر عالم المدينة، والأوزاعي عالم الشام، ومَعمر عالم اليمن، وشعبة والثوري عالما العراق، وإبراهيم بن طهمان عالم خراسان، ولكن ابن لهيعة تهاون بالإتقان، وروى مناكير، فانحط عن رتبة الاحتجاج به عندهم. وبعض الحفاظ يروي حديثه، ويذكره في الشواهد والاعتبارات، والزهد، والملاحم، لا في الأصول[٣].

ومع ذلك فإننا نعود لما ذكرناه آنفاً؛ أنه في الأصل كل حديث على حدى، فالحديث الأول مروي عن عمرو بن العاص وهو معلل لوهاءِ طرقه.

أما الحديث الذي أشار إليه النسائي رواه ابن عمر، وكذا سبيعة الأسلمية عند الهيثمي في مجمع الزوائد، وقال عنه : " ورجال أحمد رجال الصحيح، خلا عبد الله بن عكرمة، ولم يتكلم فيه بسوء"[٤].

وهذا وإن كان من رواية ابن عمر عنها، فإن حديث ابن عمر الذي خرّجه الجماعة السابقون من رواية نافع عنه.

---

[١] تذهيب التهذيب، ابن حجر، مصدر سابق،ج٣، ص٦٥٠.

[٢] الذهبي، شمس الدين، ميزان الاعتدال، ت: علي مُحَّد البجاوي، د: دار المعرفة، بيروت، ط: الأولى (١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م)، ج١، ص٦٢٤.

[٣] سير أعلام النبلاء، الذهبي، مصدر سابق، ج٧، ص١٢٦

[٤] الهيثمي، نور الدين، مجمع الزوائد، ت: حسام الدين المقدسي، د: مكتبة القدسي-القاهرة، ج٣، ص٣٠٦.

وقد ضعّف حديث عمرو بن العاص؛ النووي في الخلاصة[1].

ومنه فإن قصد ومراد النسائي من إطلاقه لفظ " غير محفوظ " على المنكر، لمخالفة حُيي بن عبد الله وهو ضعيف ولهُ مناكير، ومتن هذا الحديث غريب لأنه يخالف الصحيح الوارد في هذا الباب، والله أعلم.

النموذج السادس:

أخرج النسائي في سننه، كتاب المناسك (٢٣/٤)، برقم: (٣٦٣٤)، قال: أخبرنا نوح بن حبيب القومسي قال: حدثنا يحي بن سعيد قال: حدثنا ابن جريج، قال: حدثني عطاء، عن صفوان بن يعلى بن أمية، عن أبيه أنه قال: ليتني أرى رسول ﷺ وهو ينزل عليه فبينا نحن بالجعرانة والنبي ﷺ في قبة فأتاه الوحي فأشار إلى عمر أن تعال فأدخلت رأسي القبة فأتاه رجل قد أحرم في جبة بعمرة متمضخ بطيب فقال: يا رسول الله ما تقول في رجل قد أحرم في جبة إذ أنزل عليه الوحي فجعل النبي صلى الله وسلم، يغط لذلك فسرى عنه فقال: أين الرجل الذي سألني آنفاً؟ فأتي بالرجال فقال: أما الجبة فاخلعها، وأما الطِيب فاغسله ثم أحدث إحراماً.

قال أبو عبد الرحمن: " ثم أحدث إحراماً" ما أعلم أحداً قاله غير نوح بن حبيب ولا أحسبه محفوظاً، والله سبحانه وتعالى أعلم.

ثانياً: تخريج الرواية الغير صحيحة

بحثت عن الحديث بنفس اللفظ الذي أخرجه النسائي عن نوح بن حبيب فلم أحظى بمن أخرجها سوى الدراقطني في السنن (٢٤٣/٣)، من طريق النسائي.

ثالثاً: تخريج الرواية الصحيحة:

أخرجه البخاري في صحيحه (١٥٧/٥)، وابن الجارود في المنتقى (١٧٧)، وأحمد في المسند (٤٦٨/٢٩)، وفي السنن الكبرى عند البيهقي(٥٠٤/١٣)، ابن خزيمة في الصحيح

[1] النووي، محيي الدين بن شرف، خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، ت: حسين إسماعيل الجمل، د: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الأولى(١٤١٨هـ - ١٩٩٧م)، ج٢، ص١٠٦٨.

(١٢٦٤/٢)، وابن عبد البر في التمهيد (٢٧٥/٢) جميعاً عن ابن جريج، عن عطاء، عن صفوان، عن أبيه ، نحوه.

وأخرجه البخاري في صحيحه من وجه أيضا (٥/٣)، ومسلم في الصحيح (٣/٤)، وأبي داود في السنن (٢٨٠/٢)، كلهم من طريق همام، عن عطاء، عن صفوان، عن أبيه فذكره.

ورواه أبي دواد أيضاً (٢٨٠/٢)، عن مُحَمَّد بن عيسى، عن أبي عوانة، عن أبي بشر، عن عطاءٍ، عن يعلى وهشيم، عن الحجاج أبو أرطأة، عن عطاء، عن صفوان، عن أبيه .. وساق الحديث.

رابعاً: دراسة وترجيح

في الرواية المخرّجة عند النسائي قال: نوح بن حبيب القومسي حدثنا يحي بن سعيد قال: حدثنا ابن جريج، قال: حدثني عطاء، عن صفوان بن يعلى بن أمية، عن أبيه أنه قال: ليتني أرى رسول ﷺ وهو ينزل عليه فبينا نحن بالجعرانة والنبي ﷺ في قبة فأتاه الوحي فأشار إلى عمر أن تعال فأدخلت رأسي القبة فأتاه رجل قد أحرم في جبة بعمرة متمضخ بطيب فقال: يا رسول الله ما تقول في رجل قد أحرم في جبة إذ أنزل عليه الوحي فجعل النبي صلى الله وسلم، يغط لذلك فسرى عنه فقال: أين الرجل الذي سألني آنفاً؟ فأتي بالرجال فقال: أما الجبة فاخلعها، وأما الطِيب فاغسله ثم أحدث إحراماً لم يروِ هذا الحديث بزيادة " ثم أحدث إحراماً " إلا نوح بن حبيب القومسي، أبو البذشي، من قرى بسطام.

روى عن: حفص بن غياث، وسليمان بن حرب، وعبد الرحمن بن مهدي، روى عنه: أبو داود، والنسائي، وعبد الله بن أحمد[١].

ذكره ابن حبان في الثقات[٢].

قال أحمد وابن معين وأبو حاتم: ثقة.

وقال أبو زرعة والنسائي: لا بأس به[٣].

---

[١] ابن حجر ،تهذيب التهذيب،ج٢، ص٣٦.

[٢] ابن حبان، مُحَمَّد بن حبان بن أحمد، الثقات، ت: مُحَمَّد عبد المعيد، د: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الهند، ط: الأولى (١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م)، ج٩، ص٢١١.

[٣] ابن كثير، إسماعيل بن عمر، التكميل في الجرح والتعديل، ت: شادي بن مُحَمَّد آل نعمان، د: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية، اليمن، ط: الأولى (١٤٣٢هـ – ٢٠١١م)، ج١، ص٤٠٨

مات نوح بن حبيب القومسي، بقومس سنة اثنتين وأربعين[١].

فبعد هذه الترجمة الموجزة لنوح بن حبيب مروراً بكلام الأئمة بشأنه؛ يظهر لنا أنه ثقة وكان ممن وثقه شيخه، أبو عبد الرحمن النسائي.

والحديث الذي رواه نوح من رواية يعلى بن أمية وله ألفاظ، إلا أن النسائي رد تلك الزيادة التي جاءت من طرف نوح وقال - فيما معناه – لا أحسب هذه الزيادة محفوظة.

قال البيهقي: رواه جماعات غير نوح من حبيب، فلم يذكروها ولم يقبلها أهل العلم بالحديث من نوح[٢].

واتفقا – البخاري ومسلم – على حديث عطاء، عن صفوان بن يعلى، عن أبيه، حديث الجبة بالإحرام، وفيه: واصنع في عمرتك ما تصنع في حجتك، من حديث ابن جريج، وهمام.

وزاد مسلم: عمرو بن دينار، ورباح بن أبي معروف، وقيس بن سعد، عن عطاء، عن صفوان بن يعلى، عن أبيه.

ورواه قتادة ومطر الوراق، ومنصور بن زادان، وعبد الملك بن أبي سليمان، وسليمان بن أبي داود، وغير واحد عن عطاء، عن يَعلى بن أمية، مرسلاً – وهذه عند مالك في الموطأ- ليس فيه يعلى بن أمية.

وكذلك قال الثوري، عن ابن جريج، وابن أبي ليلى، عن عطاء، مرسلاً.

ومنه نلحظ أن نوح خالف من هو أوثق منه، وتفرد بزيادة " ثم أحدث إحراما "، وعليه فإن حديثه شاذ هنا، وهذا ما قصده النسائي والله أعلى وأعلم.

النموذج السابع:

أولاً: الحديث عند النسائي

أخرج النسائي في الكبرى، كتاب الزينة (٣٢٥/٨)، برقم: (٩٢٩١)، قال: أخبرني عثمان بن عبد الله قال: حدثنا أحمد بن جنَاب قال: حدثنا عيسى بن يونس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ : «غيّروا الشيب ولا تشبّهوا باليهود».

---

[١] الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد، ت: بشار عواد معروف، د: دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط: الأولى (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م)، ج١٥، ص٤٤١.

[٢] التلخيص الحبير، ابن حجر، مصدر سابق، ج٤، ص١٦٥٦.

خالفه مُحَمَّد بن كُناسة رواه عن هشام بن عروة، عن عثمان بن عروة، عن أبيه، عن الزبير.

وبرقم: (٩٢٩٢)، قال النسائي : أخبرنا حُميد بن مخلد بن زنجويه قال: حدثنا مُحَمَّد بن كُناسة قال: حدثنا هشام بن عروة، عن عثمان بن عروة، عن أبيه، عن الزبير قال: قال رسول الله ﷺ : «غيّروا الشّيبَ، ولا تتشبهوا باليهودِ».

قال أبو عبد الرحمن: " وكلاهما غير محفوظ، والله أعلم".

ثانياً: تخريج رواية النسائي

أي ما رواه هشام بن عروة، عن أبيه، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

أخرجه أبو يعلى في المسند (٤٦/١٠) والمعجم (٨٣)، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٤٠١/٣)، والطحاوي في مشكل الآثار (٢٩٨/٩)، ابن الأعرابي في المعجم (٣٨٩/١)، عن عيسى بن يونس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن ابن عمر به.

أما الحديث الثاني الذي أورده النسائي يرويه: مُحَمَّد بن كناسة، عن هشام بن عروة، عن عثمان بن عروة، عن أبيه، عن الزبير قال: قال رسول الله ﷺ : «غيّروا الشّيبَ، ولا تتشبهوا باليهودِ».

أخرجه أحمد في المسند (١٩٣/٢)، وأبو عمرو السمرقندي في كتابه الفوائد المنتقاة (٢٠٧)، وأحمد بن مروان الدينوري في المجالسة (١٤١/٨)، والشاشي في المسند (١٠٥/١)، وأخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٩٩/٩)، وابن كثير في جامع المسانيد والسنن (٢١/٣)، وأبو نعيم في الحلية(١٨٠/٢)، وذكره ضياء الدين المقدسي في كتاب من عوالي الضياء المقدسي تخريجه من الموافقات في مشايخ أحمد (٨٤) عن مُحَمَّد بن الفرج الأزرق؛ جميعاً عن مُحَمَّد بن كناسة، عن هشام بن عروة، عن عثمان بن عروة، عن أبيه، عن الزبير عنه به.

ثالثاً: تخريج الرواية الصحيحة

وهي الرواية رواية الإرسال التي رجحها الأئمة ذكره الدوري في التاريخ عن ابن معين (٥٣٢/٢)، والدارقطني في العلل (٢٣٤/٤).

والرواية الأخرى المرسلة أخرجها الخطيب في تاريخه(٤٠٣/٣)، من طريق مُحَمَّد بن بشر العبدي، عن هشام بن عروة، عن عثمان، عن عروة قال: قال رسول الله ﷺ: «غيروا الشيب، ولا تشبهوا اليهود».

رابعاً: دراسة وترجيح

بعد التأمل في تخريج كلٍّ من الروايتين يتبين لنا: أن الحديث رويَ من غير وجه عن : أبي هريرة، وعائشة، والزبير، وابن عمر ﷺ .

رواية ابن عمر والزبير قد سبق لنا تخريجها، أما رواية أبي هريرة فقد أخرجها كل من: مالك في الموطأ من طريق ابن شهاب، عن سليمان بن يسار، عن أبي هريرة به. وابن حبان في الصحيح (٤٨٠/٢)، وأبي يعلى الموصلي في المسند (٤١٣/١٠)، كلاهما من طريق عمرو بن سلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة نحوه. وكذا البيهقي في الكبرى (٥٠٧/٧)، عن عبد العزيز بن أبي رواد، عن مُحَمَّد بن زياد، عن أبي هريرة ﷺ، ذكر النبي ﷺ قال: «غيّروا الشيب، ولا تشبوا باليهود، واجتنبوا السواد». وعنه في شعب الإيمان (٣٨٩/٨)، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله وسلم قال: «غيّروا الشيب، ولا تشبهوا باليهود ولا النصارى».

قال الترمذي: " حديث أبي هريرة حديثٌ حسنٌ صحيح، وقد رُويَ من غير وجه عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله وسلم[(١)]".

وأخرجه بنحوه البخاري (٢٢١٠/٥)، ومسلم (١٥٥/٦)، وأبو دواد (١٣٦/٤)، وابن ماجة (٧٦٦)، ولفظه: " إن اليهود والنصارى لا يصبغون فخالفوهم".

وأما حديث عائشة ﷺ؛ فقد أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٥٥/٢)، قال: حدثنا أحمد، عن هشام، عن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: قال رسول الله صلى الله وسلم: «غيّروا الشيب، ولا تشبهوا باليهود ولا النصارى».

وأخرجه أيضا المهرواني في الفوائد المنتخبة (٩٢٥/٢)، عن مُحَمَّد بن خرب النَّشائي، عن يحيى الغساني، عن حفص بن عمر بن الكَبْر، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة به.

قال أبو القاسم: " لم يروِ هذا الحديث عن يحيى إلا مُحَمَّد"[(٢)].

ورُويَ عن سفيان الثوري، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة قال: قال رسول الله عليه وسلم: «غيّروا الشيب، ولا تشبوا باليهود».

[(١)] ينظر: الترمذي، السنن، ج٣، ص٥٣٧.

[(٢)] الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الأوسط، ت: طارق بن عوض الله، د: الحرمين – القاهرة (١٤٤٥هـ - ١٩٩٥م)، ج٢، ص٤٥.

قال الإمام أبو بكر الخطيب – رحمه الله – في الرواية الأولى : "هذا حديث غريب من حديث هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، تفرد بروايته عن حفص بن عمر الكَبْر".

وقال أيضاً عن رواية سفيان: " وهو غريب جداً من حديث سفيان الثوري، تفرد به عبد الله بن رجاء المكي عنه؛ ولم يروهِ عن ابن رجاء إلا زيد بن الحَريش، زلا عن زيد إلا عبد الله بن أحمد بن موسى المعروف بعبدان الأهوازي، ورواه عنه يحيى بن مُحَمَّد بن صاعد"[١].

إلا أن سفيان تُوبع بمثل روايته عن هشام بن عروة اثنان:

اولهّما: أبو مروان يحيى بن أبي زكريا الغسّاني، ترجم لهُ الخطيب في تاريخه[٢]،ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

والآخر: حفص بن عمر الحبطّي، أشار لروايته الدارقطني في العلل[٣]، والخطيب في التاريخ[٤].

قال فيه يحيى : ليس بشيء.

وقال الأزدي: متروك.

وقال ابن عدي: ليس له إلا اليسير وأحاديثه غير محفوظة وكنيته أبو عمر[٥].

وعليه فإن هذه المتابعة لا يُعتدُّ بها، بل ولا يُلتفت إليها؛ لأن حفص بن عمر الحبطي ضعيف ضعفه العلماء، ويحيى الغسّاني مجهول.

وبذا فإن هذا الحديث وبكثرة طرقه إلا أنه لا يخلو كل طريق من عِلّة، وأخرّتُ كلامي على روايتي النسائي حتى لا يحدث خلط بين الطرق، فأولاً، بيّنت شواهد على حديث ابن عمر والزبير؛ لأن الكلام فيهما مطولاً وبالله التوفيق.

---

[١] المهرواني، يوسف بن مُحَمَّد، الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب، ت: سعود بن عيد الجربوعي، د: الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة، ط: الأولى (١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م)، ج٢، ص٩٢٨.

[٢] تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، مصدر سابق، ج٣، ص٤٠٣.

[٣] العلل، الدارقطني، مصدر سابق، ج٤، ص٢٣٥.

[٤] تاريخ بغداد، الخطيب، مصدر سابق، ج٣،

[٥] ابن حجر، أحمد بن علي، لسان الميزان، ت: عبد الفتاح أبو غدة، د: دار البشائر– بيروت، ط: الأولى(١٤٢٣هـ– ٢٠٠٢م)، ج٣، ص٢٣٠.

أما حديث ابن عمر فرواه أحمد بن جناب، عن عيسى بن يونس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن ابن عمر ﷺ به مرفوعاً.

فمدار هذه الطريق على أحمد بن جنَاب، قال الخطيب: " تفرد بروايته هكذا عن هشام عيسى بن يونس، ولم نكتبه إلا من حديث أحمد بن جناب، عنه"[١].

وأحمد بن جناب قال عنه الحافظ في التقريب: صدوق[٢].

ومع ذلك قد اختلف عن أحمد بن جناب فرواه عنه أيضاً: مُحَمَّد بن هشام، أو جعفر المستملي، فيما أخرجهما الأعرابي في المعجم (٣٨٩/١).

قال الدارقطني: " يرويه أحمد بن جناب، عن عيسى بن يونس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن ابن عمر. ورواه أيضا مرة أخرى، عن عُبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر؛ وكلاهما غير ثابت"[٣].

فمن هذا الوجه إذاً عُلِّلَت رواية أحمد بن جناب، والله أعلم.

أما رواية الزبير ﷺ؛ فمدار هذه الطريق على مُحَمَّد بن كُناسة وهو وإن كان ثقة، إلا أن هذه الرواية أعلّها الأئمة – رحمهم الله –:

قال النسائي: غير محفوظ.

قال الدارقطني: " هو حديث يرويه مُحَمَّد بن كناسة عن هشام بن عروة، عن أخيه عثمان، عن أبيه عن الزبير، ولم يتابع عليه"[٤].

---

[١] تاريخ بغداد، الخطيب، مصدر سابق، ج٥، ص١٢٣.

[٢] تهذيب التهذيب، ابن حجر، مصدر سابق، ج١٠، ص٥٣٣.

[٣] العلل، الدارقطني، مصدر سابق، ج١٢، ج٤١٤.

[٤] المصدر نفسه، ج٤، ص١٣٤.

وممن صححه:

الطبري قال عقب تخريجه للحديث: " وهذا خبر عندنا صحيحاً سنده"[١].

وقال الشيخ الألباني – رحمه الله –: " وهذا إسناد رجاله ثقات غير ابن كُناسة هذا، فهو صدوق"[٢].

ورُوِيَ الحديث مرسلاً عن عروة، إلا أنه له طريقان:

الأولى: رواه جماعة من الحُفّاظ أصحاب هشام عنه، عن أبيه مرسلاً.

والثانية: رواه غيرهم عنه، عن أخيه عثمان، عن أبيه مرسلاً.

والطريق الأولى هي التي رجحّها الأئمة لكثرة رواتها من أصحاب هشام، مع تقدمهم في الحفظ، قال الدارقطني: " ورواه الحفّاظ من أصحاب هشام، عن عروة مرسلاً وهو الصحيح"[٣].

وقال الخطيب: " الإرسال هو الصواب"[٤].

أما قول الطحاوي بأن الرواية بها اضطراباً ففيه ضعف؛ لأن الأئمة رجحّوا رواية الإرسال.

ومن باب إتمام الكلام والفائدة، هناك من أهل العلم من له رأي آخر في هذه الرواية، منهم أبو الحسن بن القطان الفاسي – رحمه الله – حيث جعل كثرة رواة الإرسال لا يقدحون في رواية الوصل، ما دام من وصل ثقة، فقال: "وفيه ترجيح رواية الإرسال على رواية من أسنده، على أن الذي أسنده ثقة، رواه هشام بن عروة، عن أبيه، عن ابن عمر، ورواه عثمان بن عروة، عن الزبير.

---

[١] الطبري، مُحَمَّد بن جرير، تهذيب الآثار، ت: علي رضا، د: المأمون للتراث – دمشق، ط: الأولى (١٤١٦هـ – ١٩٩٥م)، ص٤٥٢.

[٢] الألباني، مُحَمَّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة، د: مكتبة المعارف – الرياض، ط: الأولى (١٤١٥هـ – ١٩٩٥م)، ج٢،ص٤٩٠.

[٣] العلل، الدارقطني، مصدر سابق، ج٤، ص٢٣٥.

[٤] الفوائد المنتخبة، المهرواني، مصدر سابق، ص٢١١.

وهشام وعثمان ثقتان ولعل الذي له من هذا العمل أكثر من هذا الذي تيسر الآن ذكره، وهو نظر غير صحيح أن تُعل رواية ثقة حافظ، وصل حديثاً رواه غيره مقطوعا، أو أسنده، ورواه غيره مرسلاً، لأجل مخالفة غيره له"[1].

ولعل الشيخ الألباني – رحمه الله – على هذا المذهب، حيث حكم لحديث ابن عمر والزبير بالصحة.

وعليه يُحمل كلام أبي عبد الرحمن النسائي؛ أن رواية ابن عمر والزبير ﷺ غير محفوظة، لمعارضتها لهذه الطرق وإن كان رواتها ثقات، لأنه هنا كأن النسائي يشير إلى أن أصحاب هشام منهم: وكيع، وأبي معاوية الضرير، وعبد الله بن نُمير، وجماعة، كلهم رووه عن هشام بن عروة، عن عروة عن النبي ﷺ، أي جعلوه مرسلاً. لذلك ابن معين، والدارقطني وكذا النسائي رجحوها، – فيما أشرنا له أعلاه من كلامنا– وهذه الطريق أقوى من الطرق التي ورد فيها الوصل، والله أعلم.

[1] ابن القطان، علي بن مُحَمَّد، بيان الوهم والإيهام، ت: الحسين آيت سعيد، د: طيبة – الرياض، ط: الأولى (١٤١٨هـ – ١٩٩٧م)، ج٥، ص٤٢٩.

خاتمة

خاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتنزل البركات، وبعونه وتوفيقه تتحقق المقاصد والغايات، وصلى الله وسلم على نبينا الكريم، أحمد الله سبحانه أن مَنَّ علي بإتمام بحثي المتواضع بعد مشقة وطول جهاد، سبحانه الذي لا يتم مقصد إلا بأمره وحكمته، فبتوفيقه سبحانه قد عشت فترة بين بطون الكتب التي أتلقف المعلومات المهمة والتوضيحات النيرة، وقد حصلت في نهاية بحثي إلى النتائج التالية:

١. أن الإمام النسائي– رحمه الله – من كبار أئمة الحديث المتمكنين من علم الحديث، وأنه حقاً كما قال الذهبي جار في مضمار البخاري رحمهما الله.
٢. أن السنن الكبرى أقل السنن الأربعة رجلاً مجروحاً، وحديثاً ضعيفاً، وأن شرطه في الرجال أقوى.
٣. أن طريقة الإمام النسائي ليست على وتيرة واحدة في بيان العلة، فتارة يُصرّح بها، وتارة يُشير إليها، كأن يذكر قرائن تدل عليها، أو يذكر الاختلاف بين الرواة في الباب.
٤. تنوع استعماله لمصطلح غير محفوظ فقد شمل هذا المصطلح عنده :
   - الحديث الذي رواه ثقة مخالفاً لمن هو أوثق منه.
   - الحديث الذي خالف فيه الضعيف الثقات.
   - وكذا أطلقه على الحديث المخالف للمشهور.
   - وعلى الانقطاع ونفي سماع راو من راو آخر.
   - وعلى قلب إسناد حديث على حديث آخر.
   - وعلى تعارض الوصل والإرسال.
٥. استعمال النسائي للفظ " غير محفوظ" كان نادراً، وذلك في سبع مواضع فقط من الكتاب ككل.
٦. لم يستخدم النسائي مصطلح الشاذ مطلقاً في السنن.
٧. بيان عناية الإمام النسائي بكتابه من جهة نقد الطرق والأسانيد، فكان كتابه مكملاً لمصنفات الأئمة السابقين.

هذا أهم ما جنيته من النتائج في بحثي هذا، وإلا من اعتكف على هذا المصنف كاملاً بان له من النتائج الكثير.

التوصيات:

وبعد تتمة بحثي وعرض نتائجه التي توصلت إليها أوصي بجملة من الوصايا، أسأله سبحانه أن تكون خالصة لوجهه الكريم وأن ينفع بها وهي كالآتي:

أوصي زملائي الطلبة بالانكباب على كتب السنة من خلال دراستها والإمعان فيها، إذ تورث الطالب ملكة وتمكن في علم الحديث.

وأوصي بدراسة مستفيضة لمصطلحات النُقّاد المتجاذبة، ومقارنتها بأقوال بعضهم البعض للوقوف على مدلولاتها التي من خلالها نتعرّف على حال الراوي والمروي من حيث القبول الرد.

والله تعالى أسأل أن يتقبل هذا العمل، وأن يجعله خالصاً لوجهه، آمين.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا مُحَمَّد وآله وصحبه وسلم.

الفهـــارس

فهرس المصادر والمراجع:

القرآن الكريم: رواية حفص

١. .الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح اللغة، ت: أحمد عبد الغفور عطار، د: دار العلم للملايين – بيروت، ط: الرابعة (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م)، ج٣.

٢. ٣.اليعقوبي، أحمد بن إسحاق، البلدان، د: الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى(١٤٢٢هـ).

٣. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن، آداب الشافعي ومناقبه، ت: عبد الغني عبد الخالق، د: مكتبة الخانجي، ط: الثانية (١٤١٣هـ - ١٩٩١م).

٤. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن، الجرح والتعديل، د: دائرة المعارف العثمانية- الهند، ط: الأولى(١٢٧١هـ -١٩٥٦م)،ج١.

٥. ابن آدم الإثيوبي، مُحَمَّد بن علي، ذخيرة المجتبى، د: المعارج، ط: الأولى(١٤١٦هـ)، ج١.

٦. ابن الأثير، علي بن أبي الكرم، الكامل في التاريخ، ت: عمر التدمري، د: الكتاب العربي - بيروت، ط:الأولى(١٤١٧هـ – ١٩٩٧م)،ج٥.

٧. ابن الأثير، مجد الدين، جامع الأصول، ت: شعيب الأرنؤوط، د: مكتبة الحلواني، ط: الأولى،ج١٢، ص٩٦٠.

٨. ابن الجنيد، تمام بن مُحَمَّد، الفوائد، ت: حمدي عبد المجيد، د: مكتبة الرشد، الرياض، ط، الأولى(١٤١٢هـ)، ج٢.

٩. ابن الجوزي، جمال الدين، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، ت: مُحَمَّد عبد القادر ومصطفى عبد القادر عطا، د: الكتب العلمية، بيروت ،ط: الأولى(١٤١٢هـ - ١٩٩٢م)، ج ١٣.

١٠. ابن الحنبلي، مُحَمَّد بن إبراهيم، قفو الأثر في صفوة علوم الأثر، ت: عبد الفتاح أبو غدة، د: مكتبة المطبوعات الإسلامية- حلب، ط: الثانية (١٤٠٨هـ).

١١. ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، معرفة أنواع علوم الحديث، ت: نور الدين عتر، د: دار الفكر – سوريا (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
١٢. ابن القطان، علي بن مُحَمَّد، بيان الوهم والإيهام، ت: الحسين آيت سعيد، د: طيبة – الرياض، ط: الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م)، ج٥.
١٣. ابن القيم، مُحَمَّد بن أبي بكر، إغاثة اللهفان ت: مُحَمَّد عزيز شمس، د: عطاءات العلم – الرياض، ط: الثالثة (١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م) ج١.
١٤. ابن الملقن، سراج الدين، المقنع في علوم الحديث، ت: عبد الله جديع، د: فواز- السعودية، ط: الأولى(١٤١٣هـ - ١٩٩٢م)، ج٢.
١٥. ابن جماعة، مُحَمَّد بن إبراهيم، المنهل الروي، ت: محي الدين رمضان، د: الفكر، ط: الثانية (١٤٠٦هـ).
١٦. ابن حبان، مُحَمَّد بن حبان بن أحمد، الثقات، ت: مُحَمَّد عبد المعيد، د: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الهند، ط: الأولى (١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م)، ج٩.
١٧. ابن حجر، أحمد بن علي، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، د: دار الكتب العلمية، ط: الأولى (١٤١٩هـ - ١٩٨٩م)، ج١.
١٨. ابن حجر، أحمد بن علي، النكت على كتاب ابن الصلاح، ت: ربيع بن هادي المدخلي، د: عمادة البحث العلمي – الجامعة الإسلامية، ط: الأولى(١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م)، ج١.
١٩. ابن حجر، أحمد بن علي، تهذيب التهذيب، د:جمعية دار البر – دبي، ط: الثانية(١٤٤٣هـ - ٢٠٢١)،ج٢.
٢٠. ابن حجر، أحمد بن علي، لسان الميزان، ت: عبد الفتاح أبو غدة، د: دار البشائر- بيروت، ط: الأولى(١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م)، ج٣.
٢١. ابن حنبل، أحمد، المسند، ت: أحمد شاكر، د: دار الحديث – القاهرة، ط: الأولى (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م)، ج٤.

٢٢. ابن خلكان، شمس الدين، وفيات الأعيان، ت: إحسان عباس، د: صادر، بيروت، ط: الأولى (١٩٠٠م)، ج١.
٢٣. ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن، شرح علل الترمذي، ت: همام سعيد، د: مكتبة المنار، الأردن، ط: الأولى(١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م)، ج٢.
٢٤. ابن سيده، علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، ت: عبد الحميد هنداوي، د: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م)، ج٧.
٢٥. ابن فارس، أحمد بن زكريا، مقاييس اللغة، ت: عبد السلام مُحَمَّد هارون، د: دار الفكر، ج٣، ص١٨٠.
٢٦. ابن كثير، إسماعيل بن عمر، التكميل في الجرح والتعديل، ت: شادي بن مُحَمَّد آل نعمان، د: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية، اليمن، ط: الأولى (١٤٣٢هـ - ٢٠١١م)، ج١.
٢٧. ابن كثير، عماد الدين، البداية والنهاية، ت: عبد الله التركي، د: الهجر، ط: الأولى(١٤١٨هـ ١٩٩٧م)، ج١٤.
٢٨. ابن منده، مُحَمَّد بن إسحاق، فضل الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار، ت: عبد الرحمن الفريوائي، د: مسلم، الرياض، ط: الأولى(١٤١٤هـ - ١٩٩٣م).
٢٩. ابن منظور، مُحَمَّد بن مكرم، لسان العرب، د: دار صادر- بيروت، ط: الثالثة (١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣ م)، ج٣.
٣٠. ابن نقطة، مُحَمَّد بن عبد الغني، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، ت: كمال يوسف الحوت، د: الكتب العلمية، ط: الأولى (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) ،ج١.
٣١. ابن هانئ، أحمد بن مُحَمَّد، ناسخ الحديث ومنسوخه، ت: عبد الله المنصور، ط: الأولى(١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
٣٢. أبو بكر، عمر إيمان، الإمام النسائي وكتابه المجتبى، د: مكتبة المعارف – الرياض، ط: الأولى(١٤٢٤هـ -٢٠٠٣م).

٣٣. أبو داود، سليمان بت الأشعث، السنن، ت: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، د: المكتبة العصرية – بيروت، ج١.
٣٤. أبو شهبة، مُحَمَّد بن مُحَمَّد، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، د: الفكر العربي.
٣٥. الأعظمي، مُحَمَّد ضياء، الجامع الكامل في الحديث الصحيح، د: دار السلام – الرياض، ط: الأولى (١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م)، ج١٢.
٣٦. الألباني، مُحَمَّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة، د: مكتبة المعارف – الرياض، ط: الأولى (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م)، ج٢.
٣٧. الألباني، ناصر الدين، صحيح الترغيب والرهيب، د: المعارف – الرياض، ط: الأولى (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م)، ج١.
٣٨. البخاري، مُحَمَّد بن إسماعيل، التاريخ الكبير، ت: عبد الرحمن المعلمي، د: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، ج٣.
٣٩. البخاري، مُحَمَّد بن إسماعيل، الجامع المسند الصحيح من أور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، ت: شرف الدين اليونيني، د: عطاءات العلم (١٤٣٧هـ)، ج٥.
٤٠. البيهقي، أحمد بن حسين، السنن الكبرى، ت: عبدالله المحسن، د: مركز هجر- القاهرة، ط: الأولى(١٤٣٤هـ - ٢٠١١م)، ج٨.
٤١. الترمذي، مُحَمَّد بن عيسى، الجامع الكبير، ت: شعيب الأرناؤوط، د: الرسالة، ط:الأولى(١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م)،ج٦.
٤٢. تقي الدين، مُحَمَّد بن أحمد، ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد، ت: كمال يوسف الحوت، د: الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى(١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)، ج:٢.
٤٣. الحاكم، مُحَمَّد بن عبد الله، معرفة علوم الحديث، ت: معظم حسين، د: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الثانية(١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م).
٤٤. حمادة، فاروق، مقدمة تحقيق عمل اليوم والليلة، د: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الثانية(١٤٠٦هـ).

٤٥. الخرشي، مُحَمَّد بن عبد الله، منتهى الرغبة في حال ألفاظ النخبة، ت: شعبان سليم عودة، د: دار اليسر– القاهرة، ط: الأولى (١٤٤١هـ – ٢٠٢٠م)، ج١.
٤٦. الخضير، عبد الكريم، شرح نخبة الفكر، دروس مفرّغة، ج٤.
٤٧. الخضير، عبد الكريم، مقارنة بين شروح كتب السنة، ج٤.
٤٨. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد، ت: بشار عواد معروف، د: دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط: الأولى (١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م)، ج١٥.
٤٩. الخطيب، أحمد بن علي، تاريخ بغداد، ت: بشار عواد معروف ، د: الغرب الإسلامي، بيروت، ط: الأولى(١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م)، ج٢.
٥٠. الخليلي، خليل بن عبدالله، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ت: مُحَمَّد إدريس، د: مكتبة الرشد، الرياض، ط: الأولى(١٤٠٩هـ)،ج١.
٥١. الدارقطني، علي بن عامر، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ت: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، د: دار طيبة، الرياض، ط: الأولى (١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م)، ج١٢.
٥٢. الدمياطي، أحمد بن أبيك، المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، ت: مصطفى عطا، د: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى(١٤١٧هـ – ١٩٩٧م).
٥٣. الذهبي، شمس الدين، سير أعلام النبلاء، ت: بشار عواد، د: الرسالة، ط:الثالثة(١٤٠٥هـ)،ج١٤.
٥٤. الذهبي، شمس الدين، ميزان الاعتدال، ت: علي مُحَمَّد البجاوي، د: دار المعرفة، بيروت، ط: الأولى (١٣٨٢هـ – ١٩٦٣م)، ج١.
٥٥. راوية، بنت عبد الله، المصطلحات الحديثية بين الاتفاق والافتراق، (رسالة دكتوراه في قسم الشريعة، مقدمة إلى جامعة الملك عبد العزيز – جدة)١٤٣٩هـ – ٢٠١٨م.
٥٦. الرباط، خالد، الجامع لعلوم الإمام أخرج النسائي في السنن الكبرى، د: دار الفلاح، مصر، ط: الأولى (١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م)، ج ١٩.
٥٧. الزاهدي، ثناء الله، الفصول في مصطلح حديث الرسول.

٥٨. الزركلي، خير الدين بن محمود، الأعلام، د: دار العلم للملايين، ط: الخامسة عشر(٢٠٠٢م)، ج: ١.
٥٩. السخاوي، شمس الدين، بغية الراغب، ت: عبد العزيز بن مُحَمَّد العبد اللطيف، د: مكتبة العبيكان، ط: الأولى(١٤١٤هـ -١٩٩٣م).
٦٠. السخاوي، شمس الدين، فتح المغيث، د: علي حسين علي، د: مكتبة السنة – مصر، ط: الأولى(١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م)، ج١.
٦١. السخاوي، مُحَمَّد بن عبد الرحمن، القول المعتبر في ختم النسائي رواية ابن الأحمر، ت: جاسم بن مُحَمَّد الفجي، د: ابن حزم- بيروت، ط: الأولى(١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
٦٢. السمعاني، عبد الكريم بن مُحَمَّد، الأنساب، ت:عبد الرحمن المعلمي، د: مجلس دائرة المعارف الإسلامية، الهند، ط: الأولى(١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م)، ج٨.
٦٣. السيوطي، جلال الدين، تدريب الراوي، ت: مُحَمَّد الفاريابي، د: طيبة، ج٢.
٦٤. الصفدي، صلاح الدين خليل بن أبيك، الوافي بالوفيات، ت: شعيب الأرناؤوط وتركي مصطفى، د: دار إحياء التراث، بيروت، ط: الأولى (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م)، ج ١٣.
٦٥. الطالقاني، إسماعيل بن عباد، المحيط في اللغة، ت: مُحَمَّد حسن آل ياسين، د: عالم الكتب – بيروت، ط: الأولى (١٤١٤هـ - ١٩٩٤هـ)، ج٢.
٦٦. طاهر الجزائري، توجيه النظر إلى أصول الأثر، ت: عبد الفتاح أبو غدة، د: مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط: (١٤١٦ – ١٩٩٥)، ج١.
٦٧. الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الأوسط، ت: طارق بن عوض الله، د: الحرمين – القاهرة (١٤٤٥هـ - ١٩٩٥م)، ج٢.
٦٨. الطبري، مُحَمَّد بن جرير، تهذيب الآثار، ت: علي رضا، د: المأمون للتراث – دمشق، ط: الأولى (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).
٦٩. الطحاوي، أحمد بن مُحَمَّد، شرح مشكل الآثار، ت: شعيب الأرناؤوط، د: مؤسسة الرسالة، ط: الأولى(١٤١٥هـ)،ج١٢.

٧٠. عبد المنعم، عمرو، آداب الخطبة والزواج، د: الضياء – مصر، ط: الأولى (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م).
٧١. العراقي، زين الدين عبد الرحيم، شرح التبصرة والتذكرة، ت: عبد اللطيف الهميم و ماهر الفحل، د: الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢)،ج١.
٧٢. العقيلي، مُحَمَّد بن عمرو، الضعفاء الكبير، ت: عبد المعطي قلعجي، د: المكتبة العلمية – بيروت، ط: (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م)، ج٢.
٧٣. الفاسي، مُحَمَّد بن أحمد الحسني، العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، ت: مُحَمَّد عبد القادر عطا، د: الكتب العلمية- بيروت، ط: الأولى(١٩٩٨م)، ج٣.
٧٤. الفحل، ماهر ياسين، كتاب من بحوث ماهر ياسين الفحل، حديث وضع الخاتم دراسة نقدية، ج٢.
٧٥. الفراهيدي، أحمد بن خليل، العين، ت: مهدي المخزومي – إبراهيم السامرائي، د: مكتبة الهلال، ج٦.
٧٦. الفيروزآبادي، مجد الدين، القاموس المحيط، ت: مُحَمَّد نعيم العرقسوسي، د: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الثامنة (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م).
٧٧. المقدسي، عبد الغني بن عبد الواحد، الكمال في أسماء الرجال، ت: شادي بن مُحَمَّد آل نعمان، د: الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن والسنة، وشركة غراس للدعاية والإعلان، الكويت، ط: الأولى (١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م)، ج٤.
٧٨. مُحَمَّد فتحي، ياسر، فضل الرحيم الودود تخريج سنن أبي دواد، د: دار بن الجوزي، الدمام، ط: الأولى(١٤٣٤هـ)، ج:٦.
٧٩. المحمدي، عبد القادر، الشاذ والمنكر وزيادة الثقة موازنة بين المتقدمين والمتأخرين، د: الكتب العلمية- بيروت، ط: الأولى(١٤٢٦-٢٠٠٥م)ص١٣٠.
٨٠. المزي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال، ت: بشار عواد، د: الرسالة، بيروت، ط: الأولى(١٤٠٠هـ -١٩٨٠م)،ج١.

٨١. مسلم، ابن الحجاج القشيري، المسند الصحيح المختصر من السنن، ت: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، ط: مطبعة عيسى البابي – القاهرة (١٣٧٣هـ - ١٩٥٥م)،ج١.
٨٢. مقدمة تحقيق تسمية مشايخ النسائي، حاتم شريف العوني.
٨٣. المناوي، زين الدين مُحَمَّد، اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر، ت: المرتضى الزين أحمد، د: مكتبة الرشد – الرياض، ط: الأولى (١٩٩٩م)، ج١.
٨٤. المناوي، عبد الرؤوف بن تاج العارفين، فيض القدير، د: المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط: الأولى(١٣٥٦هـ)، ج: ٥.
٨٥. المهرواني، يوسف بن مُحَمَّد، الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب، ت: سعود بن عيد الجربوعي، د: الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة، ط: الأولى (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م)، ج٢.
٨٦. النسائي، أحمد بن شعيب، السنن الكبرى، ت: حسن عبد المنعم شلبي، د: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الأولى(١٤٢١هـ - ٢٠٠١م)، ج٨.
٨٧. النووي، محيي الدين بن شرف، خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، ت: حسين إسماعيل الجمل، د: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الأولى(١٤١٨هـ - ١٩٩٧م)، ج٢.
٨٨. الهيثمي، نور الدين، مجمع الزوائد، ت: حسام الدين المقدسي، د: مكتبة القدسي- القاهرة، ج٣.

فهرس الآيات القرآنية:

الرقم	العنوان	الصفحة
١	﴿وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ﴾. **[النمل:٤٠]**. .	
٢	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم [مُّسْلِمُونَ ﴾ . **[آل عمران: ١٠٢]**.	أ
٣	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾. **[الأحزاب: ٧٠-٧١]**.	أ

فهرس الأحاديث النبوية:

١. عن عبد الله قال: قال لنا رسول الله ﷺ: «من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم، فإنه له وجاء» ٢٤
٢. عن أنس، أن النبي ﷺ «كان إذا دخلَ الخلاء نزعَ خاتمه».....٢٦
٣. عن زينب الثقفية قالت: قال رسول الله ﷺ: «إذا شهدت إحداكن الصلاة فلا تمس طيباً».....٣٣
٤. عن عائشة، أن رسول الله ﷺ رأى عليها مَسَكَتَيْ ذهب فقال ﷺ: «ألا أُخبركِ بما هو أحسن من هذا، لو نزعت هذا وجعلتِ مسَكَتَيْنِ من وَرِقٍ، ثم صَفّرْتِهما بزعفران كانتا حَسنَتَيْن». ٣٦
٥. عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الرجل إذا مات بغير مولده قِيس له من مولده إلى منقطع أثره في الجنة».....٣٨
٦. عن صفوان بن يعلى بن أمية، عن أبيه أنه قال: «ليتني أرى رسول ﷺ وهو ينزل عليه» ٤١
٧. عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ : «غيّروا الشيب ولا تشبّهوا باليهود».....٤٤

فهرس الرواة والتراجم:

١- وهيب بن خالد:..... ٣٥.

٢- سُنيد: ..... ٣٦.

٣- حُيي بن عبد الله: ..... ٤٠.

٤- نوح بن حبيب: ..... ٤٣.

الإهداء

الشكر والتقدير

الملخص

المقدمة.....**أ–و**

المبحث الأول:

التعريف بالإمام النسائي وكتابه السنن

المبحث الأول: التعريف بالإمام النسائي وكتابه السنن ٢

المطلب الأول: ترجمة الإمام النسائي ٢

الفرع الأول: اسمه ونسبه ومولده ٢

الفرع الثاني: حياته العلمية، وأبرز شيوخه وتلاميذه ٣

المطلب الثاني: التعريف بالسنن الكبرى ٩

الفرع الأول: تحقيق اسم الكتاب ٩

الفرع الثاني: منهجه في الكتاب ١٠

الفرع الثالث: رواة السنن الكبرى وعناية العلماء به ١٣

المبحث الثاني:

التعريف ببعض المصطلحات المشابهة

المطلب الأول: الشاذ والمحفوظ ١٦

الفرع الأول: تعريف الشاذ ١٦

الفرع الثاني: المحفوظ ١٩

المطلب الثاني: المنكر والمعروف ٢٠

الفرع الأول: تعريف المنكر ٢٠

الفرع الثاني: المعروف ٢٢

المبحث الثالث:

الحديث غير المحفوظ عند النسائي في سننه الكبرى

المبحث الثالث: الحديث غير المحفوظ عند النسائي في سننه الكبرى ٢٤

الخاتمة ٥٠

الفهـارس ٥١

فهرس المصادر والمراجع: ٥١

فهرس الآيات القرآنية: ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

فهرس الأحاديث النبوية: ٦٠

فهرس الرواة والتراجم: ٦١